



الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينهسيبي (تايلند).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع).
قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/68/35)

تقرير الأمين العام (A/68/363)
مشاريع القرارات A/68/L.12 و A/68/L.13 و A/68/L.14 و A/68/L.15

السيد يوشيكواوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن الممثلين الحاضرين هنا في الساعة ١٠/٠٠ صباحا بالضبط، هم الذين أعتقد أنهم يولون الأهمية حقا لمسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين. ويسعدني أن أشارك في المداولات اليوم لأنني كنت منخرطا في شؤون الشرق الأوسط في مهام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الذي يتولى تشييد المجمع. وقد أبدت ٣٠ شركة اهتماما بالانضمام. وتطلع إلى الترحيب بشركات القطاع الخاص في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم من أجل المشاركة في المشروع.

وتمثل المبادرة اليابانية الثانية في مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، الذي شاركت في استضافته اليابان وفلسطين، الذي أطلق في طوكيو في شباط/فبراير من هذا العام بمشاركة سبعة بلدان، وكذلك المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إنها عملية تهدف إلى تعبئة وتشاطر خبرات والموارد الإنمائية الاقتصادية لبلدان شرق آسيا دعماً للتنمية الفلسطينية. وكشكل من أشكال المتابعة، سوف تستضيف اليابان اجتماعاً لتشجيع قطاع الأعمال في طوكيو الأسبوع المقبل، الذي دعونا ممثلي القطاع الخاص إلى المشاركة فيه. وسيهدف الاجتماع إلى استكشاف سبل تعزيز العلاقات التجارية مع فلسطين. وستعرض نتائج الاجتماع على الاجتماع الوزاري الثاني لمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، المقرر عقده في إندونيسيا في وقت مبكر من العام المقبل. ونحن ممتنون لدعم إندونيسيا القيم.

وتصدّر تقديم المساعدات الإنسانية الحيوية للاجئين الفلسطينيين لتخفيف محنتهم، جدول أعمال بلدي. وأعلنت حكومتني في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، مساهمة تبلغ ٧,٧ مليون دولار في شكل مساعدات غذائية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وستستخدم تلك المنحة لشراء دقيق القمح وغيره من السلع التي سيتم توزيعها على ٣٠٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في فلسطين ولبنان وسوريا والأردن. وفي السياق نفسه، تبادلنا اليابان في ٢١ تشرين الثاني/مذكرات مع

وتؤمن اليابان بأن مساعدة الفلسطينيين على إنشاء أساس اقتصادي قابل للبقاء ستسهم في إحراز التقدم بشأن عملية السلام. وبالنظر إلى المرحلة الحاسمة المتمثلة في المفاوضات المباشرة، من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيق التعايش بين الفلسطينيين وجيرانهم وتحقيق رفاههم.

وعلى ذلك الأساس، فإن اليابان ستعزز مساعدتها لتحقيق التنمية في فلسطين. وسواصل مبادرتنا الملموستين الراميتين إلى حشد استثمار القطاع الخاص في فلسطين. والمبادرة الأولى هي مبادرة "ممر السلام والرفاه". ومشروعها الرئيسي، المجمع الزراعي - الصناعي في أريحا، يروم تحويل منطقة في وادي الأردن إلى أرض منتجة وخصبة، ومن ثم، تمكين الفلسطينيين من تصدير المنتجات الزراعية. ويقدر أثر المجمع الزراعي - الصناعي في أريحا من حيث المنفعة الاقتصادية بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار في السنة، مع إمكانية إيجاد نحو ٧٠٠٠ من فرص العمل الجديدة. وأود أن أشدد على أنه يتيح فرصة كبيرة لبناء الثقة فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة لأنه لا يشمل فلسطين فحسب، بل إسرائيل والأردن أيضاً.

كما قامت الحكومة اليابانية بدعم المشروع من خلال وكالات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قامت حكومة بلدي مؤخرًا بتبادل المذكرات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ مشروعين، أحدهما يدعم بناء محطة فرعية لتوليد الكهرباء بغية إمداد مختلف مرافق المجمع بالطاقة الكهربائية. وتبلغ مساهماتنا في المشروع الآن أكثر من مليون دولار. أما المشروع الآخر، فهو يساعد على بناء القدرات الإدارية للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة الفلسطينية، وهي الوكالة الفلسطينية الرئيسية المسؤولة عن المجمع الزراعي - الصناعي. سوف نقوم بصرف ما مجموعه ٤٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي لهذه الغاية. ومن المقرر افتتاح المجمع في العام المقبل. وقد وقعت بالفعل شركتان فلسطينيتان عقوداً مع المقاول

أجل بلوغ تحريرها الدائم. قبل عام واحد فقط، تمت الموافقة على القرار ١٩/٦٧، وترقية مركز فلسطين في الأمم المتحدة. وشكل ذلك خطوة أخرى في اتجاه جعل السيادة والحرية والاستقلال والعضوية الكاملة في المنظمة واقعا. شاركت حكومتنا البوليفارية في تقديم القرار، ونحن فخورون بذلك. ومع ذلك، ورغم أننا نعتقد أن ذلك كان خطوة مهمة على الطريق نحو الاعتراف، لم يتم التوصل بعد إلى الهدف النهائي.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي يقترح إنشاء دولتين في أرض فلسطين، دولة عربية ودولة يهودية. وبعد أيام فقط من اعتماد هذا القرار، بدأ هجوم عسكري ذو أهداف توسعية إقليمية وديمقراطية، بنية طرد الفلسطينيين من أراضيهم ومنع عودتهم. تلك هي الطريقة التي أعلن من خلالها قيام دولة إسرائيل من جانب واحد. في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وبدأ تشريد الفلسطينيين بسبب طردهم من وطنهم التاريخي. لكن لم تبدأ عملية طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضي أجدادهم فحسب، بل وعملية توطين، الهدف منها تغيير التركيبين العرقية والثقافية للمنطقة.

ومن المفارقات، أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد في نفس العام، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. لتذكّر أن الإعلان قد جاء كرد ضروري آنذاك على الفظائع التي ارتكبت ضد الشعوب في الحرب العالمية الثانية. وبعد مرور بضعة أيام فقط على احتفالنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال الشعب الفلسطيني ينتظر تحقيق طموحه المشروع في أن يكون دولة على الساحة الدولية. إن إفلات سلطة الاحتلال التي هي إسرائيل، التاريخي من العقاب، يشجعها على ذلك ممارسة عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض، أتاح وجود سجل حافل بجرائم القتل، وسجل يضم أجيالا من

برنامج الأغذية العالمي بخصوص تقديم مساعدات غذائية بمبلغ ٤ ملايين دولار للشعب الفلسطيني.

فيما يخص الأنروا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم حكومتي، بصديقي، المفوض العام للأنروا، السيد فيليبو غراندي، الذي سيغادر الوكالة قريبا. وأود أن أعرب عن امتناننا العميق لإسهاماته وتفانيه فيما يخص عمل الأنروا. كما أتطلع إلى العمل عن كثب مع خليفته، السيد بيير كراهينبول.

إن استئناف المفاوضات المباشرة في شهر تموز/يوليه، فتح الباب أمام حل الدولتين. ونحن في منتصف الطريق بالفعل فيما يخص الإطار الزمني المتفق عليه الذي مدته تسعة أشهر. وتحث اليابان بقوة كلا الجانبين على العمل على تعزيز الثقة المتبادلة، ومواصلة بذل الجهود الدؤوبة لصالح السلام، وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لدعم مساعيها.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد فنزويلا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (A/68/PV.57). ونود أيضا أن نعترف بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لصون المبادرات التي تجعل من الممكن تحقيق الاعتراف المنشود منذ فترة طويلة، بالدولة الفلسطينية.

عندما أطلقت الجمعية العامة في عام ١٩٧٧، نداء واسع النطاق لتخصيص يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (القرار ٤٠/٣٢ بء)، بدأت معركة طويلة لكي نبقى على ضرورة أن تصبح فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ورأينا في الآونة الأخيرة، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، كيف صوت المراقب الدائم لفلسطين السيد رياض منصور، لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في لحظة تاريخية ستكون جزءا من ذاكرة المعارك التي خاضتها فلسطين في الماضي من

ومستقلتين وذاتا سيادة، في إطار حدود معترف بها دولياً. ويشكل إيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه للقضية، عاملاً حاسماً فيما يخص إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط ولشعوبها.

السيد راجا ذيب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):
تشكر ماليزيا السفير عبد السلام ديالو، الممثل الدائم للسنگال، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر أعضاء مكتب اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين على تقريرهما (A/68/35). وتؤيد ماليزيا أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

تشارك حكومة وشعب ماليزيا المجتمع الدولي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويدل هذا الحدث بصورة لا لبس فيها على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره ونيل سيادته واستقلاله. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي تأييده إنشاء دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونذكر أيضاً مع الارتياح - شأننا شأن آخرين عديدين - اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ الهام للغاية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وفي ذلك اليوم التاريخي دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجمعية العامة إلى "إصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين" صفحة ٥، (A/67/PV.44). ويتطلع وفد بلدي إلى اليوم الذي تصدر فيه بطاقة هوية رسمية لدولة فلسطين، ليست بطاقة الهوية التي ملأت شهرتها الآفاق في قصيدة الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش التي تحمل

الفلسطينيين، الأطفال والمراهقين والرجال والنساء، لا يطلبون سوى العيش بكرامة على أرضهم.

إن انتشار المستوطنات غير الشرعية، وبناء الجدران والحواجز والقيود المفروضة على حرية حركة الشعب الفلسطيني، والعوائق المفروضة على الخدمات العامة الأساسية، ليست سوى غيض من فيض المظالم العديدة التي نددت بها المنظمة بشكل يومي، من خلال تقارير الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين. لا يمكن تجاهل حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، ولا يمكن تجاهل الحق في إطلاق سراح المئات من السجناء السياسيين، بمن في ذلك الأطفال والمراهقين، الذين ينبغي أن يشملهم جدول أعمال المفاوضات.

لقد مارست سلطة الاحتلال، إرهاب الدولة وانتهكت القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولم تف بجميع قرارات الأمم المتحدة، جاعلة نفسها خارج إطار القانون الدولي. لقد مارست الفصل العنصري والتطهير العرقي. وعاقبت جماعياً السكان المدنيين، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة. إن للشعب الفلسطيني حق شرعي في مواصلة السعي إلى تحقيق الكرامة والعدالة وإعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير كدولة مستقلة، تكون القدس الشرقية عاصمة لها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

بعثت حكومتنا البوليفارية رسالة كجزء من الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تكرر فيها رفضها للسياسات غير القانونية التي تطبقها سلطة الاحتلال الإسرائيلي، التي تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، والهادفة إلى التفكيك السياسي والإقليمي لدولة فلسطين. وترحب حكومة فتزويلا ترحيباً إيجابياً باستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، التي ينتظر أن تؤدي إلى إحلال سلام راسخ ودائم، ويمكن الدولتين من العيش كدولتين آمنتين

فقد امتدت معاناة السكان في غزة من انعدام الأمن الغذائي لأشهر عديدة، وبات يتعين عليهم الآن مواجهة النقص في إمدادات الطاقة أيضا. وتطالب ماليزيا برفع الحصار المفروض على غزة فورا، وإنهاء العقاب الجماعي غير الشرعي وغير الإنساني الذي تفرضه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وتؤيد ماليزيا - بصفتها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - تقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه. ويرحب وفد بلدي أيضا بتنشيط الفريق العامل التابع للجنة برئاسة مالطة.

وما تزال القضية الفلسطينية تمثل مسألة أساسية في السياسة الخارجية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من المسافة الجغرافية الواضحة بيننا والشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، يسر وفد بلدي انعقاد اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني في بيجين في حزيران/يونيه. وتتطلع إلى عقد هذه الأحداث على نحو متواتر كجزء ثابت من الجدول الزمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث ستواصل ماليزيا والبلدان التي تشاطرها الرأي دعمها.

ويشعر وفد بلدي بالارتياح أيضا إزاء التأييد القوي للجنة من قبل دول أمريكا اللاتينية التي ظلت لفترة طويلة تعرب عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني. وقد أيدنا تعيين دولة بوليفيا المتعددة القوميات عضوا في اللجنة في أعقاب الطلب الذي تقدمت به في تموز/يوليه. ونذكر أيضا الإسهام الكبير من جانب فتزويلا التي استضافت اجتماع اللجنة الـ ٣٥١ في كراكاس يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل من هذا العام. وفي الواقع، فإن ذلك ما يضيف على القضية الفلسطينية خصوصيتها فيما يتعلق بإثارتها لمشاعر الناس وتعاطفهم في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنسية. وتؤيد ماليزيا العمل النبيل الذي تضطلع به شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة الإعلام في ذلك الصدد. ويسر وفد بلدي

الاسم نفسه "بطاقة هوية"، بل بطاقة هوية تعترف بفلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية في المنظمة.

ويثني وفد بلدي على القيادة الفلسطينية لشجاعتها وتضحياتها المستمرة من أجل تعزيز مناخ موات لاستئناف المفاوضات المباشرة مع الجانب الإسرائيلي. غير أنه من الواضح أن مواقف القيادة الفلسطينية لا تقابها مواقف من جانب شركائها في التفاوض.

وعلى الرغم من أن المفاوضات يفترض أن تكون سرية، فإن الواقع الراهن في الميدان ليس سرا، مع أعمال تشييد لا تنتهي للمستوطنات والمراكز الاستيطانية فير القانونية من جانب إسرائيل غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتدين ماليزيا مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وهو مدعاة لإدانة أشد في وقت ينبغي أن تلتزم فيه إسرائيل بنجاح المحادثات. وفي ذلك الصدد، يدرك وفد بلدي أن دولة فلسطين قد حافظت على التزامها بالمفاوضات المباشرة على الرغم من الأعمال الاستفزازية الصادرة عن السلطة القائمة بالاحتلال. وعليه، ناشد المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بأن تكف فورا عن بناء المستوطنات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قبل تعذر تحقيق حل الدولتين تماما. ويجب أن تضطلع الدول الأعضاء أيضا بدورها في كفالة احترام إسرائيل للمعايير المقبولة دوليا لحل الدولتين، فضلا عن الالتزام به.

وتكرر ماليزيا أيضا رفضها للأشكال الأخرى من العنف التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون الإسرائيليون، والبناء غير المشروع للجدار العازل، وهدم المنازل، والتشريد القسري للفلسطينيين، واستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية. ونعرب عن شعورنا الخاص بالقلق إزاء خطورة الحالة الإنسانية في غزة.

ولكل تلك الأسباب، رحبت تركيا بإخلاص باستئناف مفاوضات السلام المباشرة بين الطرفين في تموز/يوليه من هذا العام. وأثنت على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية ونحتهما على التوصل أخيرا إلى حل قابل للتطبيق يقوم على الدولتين. وأعربت أيضا عن التقدير للالتزام والجهود الدؤوبة التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة وعلى الدعم القوي الذي تقدمه جامعة الدول العربية للانتهاء من مفاوضات السلام في إطار مدته تسعة أشهر. ورحبنا بإعراب المجموعة الرباعية عن تصميمها على تقديم دعم فعال إلى الجهود التي يبذلها الطرفان والتزامها بالتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم في غضون تسعة أشهر. غير أننا سلطنا أيضا الضوء على حقيقة أن الوقت معيار هام في هذه العملية وأنه لا ينبغي إهدار فرصة أخرى لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن دواعي الأسف، أنه مع مرور أربعة أشهر من المفاوضات، فإن عدم إحراز تقدم واستمرار النشاط الاستيطاني أسفر عن إحباط الفريق التفاوض الفلسطيني واستقالته. ينبغي أن ينتبه المجتمع الدولي جيدا إلى أسباب ذلك الإحباط. وعلى الرغم من أننا نشعر بالتشجيع لتصميم الرئيس عباس على مواصلة المفاوضات، فقد جرى الإعلان عن المزيد من المستوطنات الجديدة خلال الأيام القليلة الماضية. إن كنا مخلصين في الرغبة في تحقيق السلام، ينبغي للطرفين التصرف بحسن نية وبناء الثقة وتجنب الإجراءات الاستفزازية، وتحميد الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق سراح السجناء وتنفيذ الترتيبات الأمنية بالنسبة للجانبين.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن تركيا على استعداد، كما كانت دائما، للإسهام في كل الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة.

ومن ناحية أخرى، لا تزال حالة السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، بمن فيهم الأطفال والنساء، مصدر

أيضا أن يشارك في تقديم جميع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى رسالة التضامن التي بعث بها رئيس وزراء ماليزيا، داتو سري محمد نجيب بن تون عبد الرزاق، بالتزامن مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي تكرر التأكيد على تأييد ماليزيا القوي للقضية الفلسطينية، وعلى استعدادها لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق العدالة لفلسطين، مثلما فعلنا على مدى السنوات الأربعين الماضية.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم أحر التهاني مرة أخرى إلى وفد دولة فلسطين بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذكرى السنوية الأولى المقبلة للتصويت التاريخي الذي أجرته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.44).

لا تزال القضية الفلسطينية في صميم التحديات الأساسية التي نواجهها في منطقة الشرق الأوسط، التي تمر بمرحلة من التحول والتغيير. ليس هناك أي مبرر على أساس أخلاقي أو سياسي أو قانوني لحرمان الفلسطينيين من حقهم في دولة خاصة بهم. وفي غياب حل فوري وشامل للقضية الفلسطينية، فإن آفاق تحقيق السلام والتعاون والرفاه على الصعيد الإقليمي لن تكون سوى حلم بعيد المنال.

أيدت تركيا على الدوام الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وإزاء خلفية التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، تتزايد الأهمية الحاسمة لإحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط والانتهاء بنجاح من مفاوضات السلام الشامل بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم.

وستواصل تركيا دعم المصالحة الفلسطينية، التي نعتقد أنها تشكل إحدى دعائم إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد بقوة الهدف المتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل الشعب الفلسطيني بأسره.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن أمامنا فرصة تاريخية في الأشهر الخمس المقبلة للتوصل إلى اتفاق ووضع نهاية أخيراً لهذا الصراع المستمر منذ عقود. لقد حان الآن وقت العمل المخلص والملموس. علينا أن نغتنم كل فرصة لإعطاء زخم، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إعادة تنشيط المحادثات بين الطرفين، واتخاذ إجراءات متضافرة صوب الحل القائم على وجود دولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وتعتقد تركيا أن المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، يضطلع بدور معياري هام في تحديد معايير القانون والعدالة. وإذا تأمل تركيا في أن يجري الامتثال لهذه المعايير بصورة تامة، فإنها ستدعم جميع القرارات التي ستبت فيها الجمعية العامة في إطار بند جدول أعمال اليوم.

السيد الياس (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أتحدث إليكم اليوم في إطار المناقشة العامة بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال، المتعلق بقضية فلسطين.

يؤيد وفد بلدي ما ورد في كلمات المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز (انظر A/68/PV.57).

يتزامن نقاشنا اليوم مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، هذه المناسبة الهامة التي يجدد من خلالها المجتمع الدولي تضامنه ودعمه الكاملين للشعب الفلسطيني الشقيق في ظل نضاله المستمر في الدفاع عن حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته وعيشه في عزة وكرامة. لقد اعتمدت الجمعية العامة، في مثل هذا التوقيت من العام الماضي،

قلق. يجب على المجتمع الدولي أن يكون حازماً في إدانته ورفضه لهذه الإجراءات الإسرائيلية وغيرها من الإجراءات غير المقبولة، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص والسلع، التي تشكل محاولات لتغيير الهوية الديمغرافية والمتعدد الثقافات للقدس الشرقية بشكل مصطنع.

لقد كررنا القول في مناسبات عديدة، في هذه القاعة وشتى المنتديات الأخرى، إن الحصار المفروض على غزة غير قانوني وأن جميع القيود المفروضة على غزة تؤدي إلى نتائج عكسية. إن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) هام. إن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتردية في قطاع غزة نتيجة للقيود تؤثر تأثيراً سلبياً على الوضع الهش بالفعل في المنطقة.

لقد اتخذت تركيا إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة بعض أوجه النقص الحيوية الناشئة، بما في ذلك المساعدة المالية للحصول على الوقود للمولدات الكهربائية المستخدمة في الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي في غزة. وأرسلنا أيضاً في الآونة الأخيرة على وجه السرعة إمدادات من دقيق القمح إلى غزة، تبلغ ١٠ ٠٠٠ طن، عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأدعو المجتمع الدولي، بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، إلى مواصلة بل وتعزيز دعمه لعمل الوكالة، وهو ما يشكل دعامة أساسية لأي استقرار محتمل في الشرق الأوسط.

وأود أن أؤكد مجدداً أنه لا يمكن تخفيف الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتردية وتداعياتها على الأمن والاستقرار هناك إلا من خلال الفتح الفوري والمستدام وغير المشروط للمعابر القانونية من أجل تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها.

ومما هو أسوأ من ذلك أن السلطات الإسرائيلية أعلنت عن تلك المشاريع الاستيطانية الجديدة في ذات يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، وكأنها لا تقيم وزناً للمجتمع الدولي، ولا تحترم رغباته وما يصدر عنه من قرارات أو بيانات.

يدين وفد المملكة العربية السعودية وبشدة استمرار اعتداء سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، ووسائل تهجيرهم واعتداءهم على مدينة القدس والمقدسات الدينية. يدعو وفد بلادي أيضاً إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، والعمل على دعم ومساندة جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). يؤكد مجدداً وفد بلادي من على هذا المنبر أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني الشقيق في كل مساعيه السلمية لنيل حقوقه الطبيعية. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات واضحة وملموسة من أجل رفع الظلم الذي ما برحت تعانيه أجيال من الفلسطينيين من دون ذنب ارتكبه سوى في وقوعهم في براثن استعمار إسرائيلي يكاد يكون الوحيد القائم بعد انتهاء عهد الاستعمار وانحسار سياسات التفرقة العنصرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. سببت في مشاريع القرارات A/68/L.12، و A/68/L.13، و A/68/L.14، و A/68/L.15 فور انتهاء المناقشة المتعلقة بالبند ٣٥ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق الأوسط".

بذلك تختم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

القرار ١٩/٦٧، الذي قضى بمنح دولة فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو. وقد كان ذلك الاعتماد بأغلبية عريضة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليؤكد من جديد نفاذ صير المجتمع الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في دولة قابلة للحياة كشأن بقية الشعوب في حياة كريمة وطبيعية.

يتابع وفد بلادي باهتمام بالغ تطورات مباحثات عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مؤكداً على أهمية أن تفضي تلك المباحثات إلى تحقيق السلام الشامل والعاقل والذي يسمح ضمن جدول محدد وواضح بتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد جميع حقوقه ضمن دولته المستقلة، داخل حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووفقاً لما تمليه القرارات الأممية والقانون الدولي، وقبل ذلك كله، الضمير الإنساني في معالجة إحدى أكبر المشاكل التي تقف عائقاً أمام السلم والأمن الدوليين.

إلا أن ما يحبط المجتمع الدولي هو ما تقوم به السلطات الإسرائيلية المحتلة من تنكيل بالفلسطينيين والاستمرار في انتهاك حقوقهم واستمرار عمليات استيطانية سرطانية دون أن يتحرك المجتمع الدولي بحزم، وبعيدا عن البيانات الخطابية، لوقف ذلك العدوان الاستعماري. فها هي السلطات الإسرائيلية تعلن وبكل صلف يوم أمس الاثنين، في ذات اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، عن إعطاء الضوء الأخضر لبناء أكثر من ٨٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. ما الذي نفهمه من هذا، إن هذا الأكبر دليل على النظرة العدوانية للسلطات الإسرائيلية التي تصرح ببناء بؤر استيطانية جديدة، في ذات الوقت الذي تقوم فيه بإدعاء التفاوض مع الفلسطينيين لإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة.

نتيجة احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، ورفضها إرادة المجتمع الدولي، وعدم امتثالها لقواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، رغم أن هذه القواعد والقرارات تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية دائمة وعادلة لقضية فلسطين.

تعبيراً عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال، ولممارسات إسرائيل غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة، أقدم اليوم إلى الجمعية العامة باسم الدول المتبينة لمشروع قرارين في إطار هذا البند ٣٥ من جدول أعمال الجمعية العامة والمعنون "الحالة في الشرق الأوسط". مشروع قرار الأول بعنوان: "القدس"، ومشروع القرار الثاني بعنوان: "الجولان السوري".

يؤكد مشروع القرار الأول الخاص بـ "القدس" والمتضمن في الوثيقة A/68/L.16 مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتناول الوضع الخاص بالقدس المحتلة، والتي تؤكد بطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المركز القانوني للمدينة، وضرورة إلغائها. ويؤكد مشروع القرار أيضاً على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس يجب أن يشمل على ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان. كما يجب أن يتضمن إنهاء الاستيطان، وإنهاء محاولات التهويد غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل ومستوطنوها، ووقف الانتهاكات المستمرة لحق الفلسطينيين في ممارسة شعائرهم الدينية، ووقف الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى، وكذلك أعمال الحفر والتنقيب في مدينة القدس القديمة داخل وحول الأماكن الدينية.

لا تفوتني في هذا الصدد، الإشارة إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها قضية القدس بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمر الذي تجسده جميع البيانات الصادرة عن مؤتمرات قمة حركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي،

البند ٣٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/68/371)

مشروع القرارين (A/68/L.16 و A/68/L.17)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدائم لمصر ليعرض مشروع القرارين A/68/L.16 و A/68/L.17.

السيد خليل (مصر): أود في البداية، أن أعرب عن تقديرنا العميق لتقرير الأمين العام عن البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط (A/68/371). وأتقدم بالتهنئة إلى فلسطين بمناسبة مرور عام على مركزها الجديد، بوصفها دولة مراقبة في الأمم المتحدة، وذلك في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة بأغلبية ساحقة للقرار التاريخي ١٩/٦٧، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأؤكد تطلعنا إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في يوم قريب. ونحضر مجلس الأمن على الاستجابة للطلب المقدم من فلسطين منذ عامين للحصول على هذه العضوية. إن مصر تساند المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن السلام.

لكننا نشعر بالقلق تجاه التطورات السلبية الأخيرة في مسار المفاوضات، مما وضع المفاوضات الفلسطيني في موقف صعب نتيجة تعنت نظيره الإسرائيلي، واستمرار المسؤولين الإسرائيليين في إطلاق تصريحات، واتخاذ إجراءات تعصف بجهود السلام، بما في ذلك الإعلانات المتتالية عن أنشطة استيطانية إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية.

تتناول الجمعية العامة اليوم البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، وفقاً لدورها في التعامل مع النزاع في هذه المنطقة

السيد نورفيضي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره عن قضية فلسطين (A/68/363) وعن الحالة في الشرق الأوسط (A/68/371).

في هذا الأسبوع، نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، وعلى الرغم من الدعم الواضح من قبل الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى للقضية الفلسطينية، فإننا نشهد بأسى كبير الحقيقة المتمثلة في أن الشعب الفلسطيني ما زال محروما من نيل حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

وبالنسبة لإندونيسيا، فإن مستقبل الشعب الفلسطيني أمر يحظى دائما بقدر هائل من الاهتمام. فدستورنا يدين الاستعمار والاحتلال الأجنبي، ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أؤكد مجددا دعم إندونيسيا القوي والثابت لإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وإندونيسيا لا تزال مقتنعة بأن الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، يمثل أفضل فرصة للتوصل إلى اتفاق للسلام بين فلسطين وإسرائيل. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إسرائيل إلى إظهار حسن النية والاستفادة على أفضل وجه من المفاوضات الجارية حاليا لتحقيق هذا الهدف.

وإنه لمن دواعي الأسى البالغ أن تلفت إندونيسيا الانتباه مرة أخرى إلى افتقار إسرائيل لحسن النية في التزامها بالسلام. فقد خانت إسرائيل المرة تلو الأخرى ثقة المجتمع الدولي، وارتكبت أفعالا تقوض جهود السلام. فسياسة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تمثل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل تحد أيضا من قدرة دولة فلسطين المستقلة على البقاء. ومن ثم، فإن إندونيسيا تنضم إلى الدول الأخرى في إدانة استمرار المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية. ومن المثير للقلق أيضا أن نلاحظ أن القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بإطلاق

وجامعة الدول العربية، وعدد كبير من المنظمات الإقليمية بشأن هذه المسألة.

يذكر مشروع القرار الثاني الخاص بالجولان السوري المحتل الوارد في الوثيقة A/68/L.17 بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ويعبر عن قلق الجمعية العامة العميق تجاه استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذ هذا القرار. ويؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويؤكد عدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية على الجولان السوري والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية فيه ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ويطلبها كذلك باحترام ما سبق التوصل إليه في هذا الشأن.

ما زالت شعوب المنطقة تعاني من آثار الحرب والعدوان. وما زالت شعوب المنطقة تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك. ولن يتحقق ذلك دون استعادة حقوق الشعب الفلسطيني الذي احتلنا بالأمس بالتضامن معه. ولن يتحقق ذلك دون انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذًا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وتنفيذًا لمبدأ الأرض مقابل السلام ولقواعد القانون الدولي. ولن يتحقق ذلك دون وقف الإجراءات غير الشرعية الظالمة التي تتخذها سلطات الاحتلال. ولن يتحقق ذلك دون توجيه رسالة حازمة من المجتمع الدولي إلى إسرائيل بأن هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف وبأن استمرار تجاهل القرارات الدولية له عواقب.

لذلك، إننا نتطلع اليوم إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمشروع القرارين ونحثكم جميعا على التصويت مؤيدين لهما، تأكيدا لصلابة الإرادة الدولية وتمسكها بتحقيق الشرعية وإنهاء الاحتلال ووقف العدوان وإعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها ميثاق هذه المنظمة.

بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لكي نعرب عن تأييدنا لجميع قرارات مجلس الأمن التي تعلن أن جميع الأنشطة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل غير قانونية وليست لها أي شرعية على الإطلاق.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط شديدة الاضطراب، وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف على نحو حصيف ومسؤول وأن يضطلع بدور استباقي وبناء، وذلك من أجل تعزيز السلام، والاستقرار والتنمية في المنطقة، وهو أمر يخدم المصالح المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

وما فتئت الصين تنادي بأنه ينبغي لبلدان وشعوب المنطقة السعي إلى تولي زمام نظامها السياسي وطريقها نحو التنمية، وفقا لحالاتها الوطنية. ونحث على تسوية الخلافات من خلال الحوار السياسي الشامل للجميع، مع الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ونحن نعارض التدخل الأجنبي وفرض تغيير النظام. وينبغي اتخاذ تدابير شاملة ومتكاملة للتغلب على التحديات القائمة، ونعرب عن دعمنا الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونؤيد أيضا تعزيز التعاون الاقتصادي والمساعدة الرامية إلى تهيئة ظروف مواتية لتشجيع السلام والتنمية.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فإن القضية الفلسطينية قد أصبحت أكثر أهمية وإلحاحا. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، التي تقع على عاتقها مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، الاضطلاع بدور أكبر في حل هذه المسألة. وتؤيد الصين قيام الأمم المتحدة بدور من هذا القبيل. وبالأمس، بعث الرئيس الصيني شي جين بينغ برسالة تهنئة إلى الجمعية العامة بمناسبة احتفالها باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقال

سراح دفعة ثانية من السجناء الفلسطينيين تضم ٢٦ سجينا قد أعقبه قرار آخر بتوسيع المستوطنات. ومن المتفق عليه بشكل عام أن المستوطنات تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وفي ضوء أحدث تقرير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/HRC/22/62)، تدعو إندونيسيا جميع الدول إلى أن تتجنب المشاركة في الأنشطة الاستيطانية وأن تحظر على مواطنيها، بما في ذلك مجموعات الأعمال التجارية، المشاركة في أنشطة من هذا القبيل.

ونحن نشعر بالجزع أيضا إزاء الاستمرار في بناء جدار الفصل، بما يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تنص على أن الجدار يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ونكرر التأكيد على أن الانتهاك المستمر للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني أمر غير مقبول. وبهذه المناسبة، نود أن نوجه الانتباه بشكل خاص إلى احتجاز المئات من الأطفال الفلسطينيين. وحسبما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شباط/فبراير ٢٠١٣، يعاني هؤلاء الأطفال من سوء المعاملة بصورة منهجية ومؤسسية وعلى نطاق واسع. واستمرار إسرائيل في حصار غزة يؤدي أيضا إلى المزيد من التدهور في الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وهذه الممارسات الإسرائيلية مستمرة منذ سنوات طوال، على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل المجتمع الدولي. ولذلك، نعتنم إندونيسيا هذه الفرصة لتجديد دعوتها لمجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإجبار إسرائيل على وقف أعمالها غير القانونية وعلى التعامل مع فلسطين بوصفها شريكا جديرا بالاحترام وعلى قدم المساواة في المفاوضات الجارية.

وأخيرا، وتمشيا مع التزامنا بمعارضة الاستعمار والاحتلال الأجنبي، تنضم إندونيسيا إلى الدول الأخرى في المطالبة

مشتركة لدفع عملية السلام إلى الأمام. إن الصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ودولة مسؤولة، على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي فيما يخص بذل جهود دؤوبة لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

يساور الصين قلق بالغ جراء الحالة في سوريا، وتتعاطف بشدة مع معاناة الشعب السوري. لقد رأينا دائما بأن التسوية السياسية تشكل الحل الوحيد للمسألة السورية. وينبغي لأطراف الحكومة والمعارضة السورية السعي إلى إيجاد حل سياسي، من خلال إجراء محادثات مباشرة، وينبغي لها الشروع في عملية سياسية بقيادة الشعب السوري.

وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها جميع الأطراف ذات الصلة، من المقرر حاليا عقد مؤتمر "جنيف ٢" بشأن سوريا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتعتقد الصين أن هذه الخطوة تمثل تقدما كبيرا فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وفيما يخص تعزيز التسوية السياسية للقضية السورية. إنها تشكل أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح، عملنا دائما من أجل تحقيقها. وترحب الصين وتدعم هذه الخطوة.

إننا نشيد بمحمل الجهود التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون، والمبعوث الخاص المشترك الإبراهيمي وجميع البلدان الأخرى ذات الصلة. ونأمل ألا تضيّع الأطراف المعنية الوقت في التحضير للمؤتمر. وندعو جميع الأطراف السورية إلى التركيز على مصلحة البلد وجميع السوريين، وإلى المشاركة بنشاط في العملية السياسية والالتزام بحضور المؤتمر دون شروط مسبقة، من أجل ضمان تحقيق تقدم خلال المؤتمر. وستواصل الصين التواصل والتعاون بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية، من أجل الاضطلاع بدور إيجابي وبناء بشأن إيجاد حل شامل وطويل الأجل ومناسب للمشكلة السورية.

وقد أيدت الصين دائما جهود السلام التي تصب في مصلحة المنطقة وتسهم في الاستقرار والأمن على المدى

إنه يود أن يتقدم بأحر التهاني، بالنيابة عن حكومة وشعب الصين، بمناسبة افتتاح الجلسة التذكارية الخاصة.

والقضية الفلسطينية تتعلق باستقرار وازدهار وتنمية بلدان الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين، على المدى الطويل. والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية في وقت مبكر يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وشعوب البلدان الأخرى في المنطقة. وهو أمر سيفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

من المهم أن نظل ملتزمين بمفاوضات السلام من أجل حل القضية الفلسطينية. إن الصين ترحب باستئناف فلسطين وإسرائيل مؤخرا لمحادثات السلام ومحافظتهما على زخم الحوار. وتأمل الصين في أن يتخذ الجانبان خطوات محددة لإزالة العقبات وتحقيق تقدم ملموس في مفاوضات السلام عما قريب. قدمت الصين دعما مخلصا بإيثار، خدمة للقضية العادلة للشعب الفلسطيني. وسوف نستمر في دعم جهود الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطين المستقلة، الكاملة السيادة والقدس الشرقية عاصمة لها، على أساس حدود عام ١٩٦٧. إننا ندعم حق فلسطين في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد كانت الصين نشطة وثابتة فيما يخص المضي قدما بعملية السلام. كما استقبلت خلال هذا العام، القادة الفلسطينيين والإسرائيليين الذين زاروها، وقدمت اقتراحا من أربع نقاط لتسوية القضية الفلسطينية، واستضافت اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وبالتالي أسهمت في تعزيز السلام بين فلسطين وإسرائيل. وفي الوقت نفسه، تواصلت الصين بدعمها بقوة لبناء قدرات فلسطين، وتعزيز حالتها الإنسانية.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، يشكل تحقيق السلام طموح الشعب، وهو اتجاه سائد لا رجعة فيه. إننا نأمل مخلصين أن يعمل المجتمع الدولي، ويبدل جهودا

إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا على يد العصابات الصهيونية وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم. هذا بالإضافة إلى أن الجمعية العامة أحاطت علما عند قبول عضوية إسرائيل فيها، بتصريحات وتفسيرات ممثلي إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، وتعهدهم بتطبيق تلك القرارات والالتزام بها، أي أن عضوية إسرائيل أيها السادة، في هذه المنظمة الدولية كانت مشروطة بالتزامها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، المتعلقة بإنشاء الدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين.

غير أن هذا الالتزام للأسف، قد تم تغييره بشكل مثير للانتباه في آليات معالجة القضية الفلسطينية وآليات المساءلة الدولية لإسرائيل. إن إفلات إسرائيل، أيها السادة من العقاب، قد شجعها على التماادي في الاستخفاف بالشرعية الدولية، وعدم تطبيق أحكام قرارات الأمم المتحدة، وشجعها أيضا على التصعيد المستمر في ممارساتها العدوانية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك كما تعرفون الاستمرار في إنشاء المستوطنات وتوسيعها، وهو الأمر الذي أفضى إلى نشوء عملية ضم تدريجي للأراضي الفلسطينية بشكل يحول دون إنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه.

ويخلق شروط الانفجار في المنطقة. هذا هو ما تسعى إليه إسرائيل، خلق شروط الانفجار في المنطقة، لأن إسرائيل لا يمكن أن تعيش وتستمر بدون حروب. وهذا بالضبط ما أراده أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وأفتبس ما قاله شارون في العام ١٩٧٣،

”سأجعل منهم شطيرة من البسطة. فسندخل شريطا من المستوطنات اليهودية بين الفلسطينيين، ثم شريطا آخر من المستوطنات اليهودية على امتداد الضفة

الطويل في الشرق الأوسط. إن الصين ستواصل العمل مع المجتمع الدولي فيما يخص جهوده الحثيثة التي يبذلها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية، أن أشكر زميلي العزيز ممثل مصر الدائم على تقديمه مشروع القرارين المعنونين القدس والجولان السوري A/68/L.16 و A/68/L.17.

قال ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي ”لو كنت زعيما عربيا، ما كنت لأتفق مع إسرائيل أبدا. إنه أمر طبيعي: لقد أخذنا بلدهم“، هذا ما قاله أحد أهم مؤسسي إسرائيل، وهذا يلامس جوهر القضية الفلسطينية، من حيث أن هناك شعبا احتلت أرضه بالكامل وطرد من بيوته بالكامل، وسرقت ممتلكاته بالكامل. ورغم قبول الفلسطينيين إقامة دولتهم على ٢٢ في المائة فقط من فلسطين التاريخية، إلا أن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، مدعومة في ذلك من بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة. إسرائيل تلك، لا تزال تستكثر ذلك على الفلسطينيين، وتعتبر أن سرقتها لثمانية وسبعين في المائة من فلسطين التاريخية، غير مؤلم للشعب الفلسطيني، ولذلك فإن إسرائيل تلك تطالب القيادة والشعب الفلسطينيين بوقاحة ما بعدها وقاحة أن يقدموا تنازلات مؤلمة يسمونها تنازلات مؤلمة، على حد قول ساسة إسرائيل، وكأن درب الآلام الذي أجبر الشعب الفلسطيني على السير فيه محاكاة لسير السيد المسيح على نفس الدرب، وفي نفس المدينة المحتلة القدس، لم يكن مؤلما بما فيه الكفاية. هنا نذكر أيها السادة بأن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د-٣) الصادر في ١٩٤٩، قد حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بأن تلتزم دون تحفظ بمبادئ الميثاق وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة

الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والمياه إضافة إلى القيام بتسويق منتجات المستوطنات في بعض الدول الأعضاء، في انتهاك واضح للقانون الدولي. إسرائيل تقوم مؤخرا بالترويج لنوع من أنواع النيبيذ الذي تنتجه المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. وهي تروج لهذا النيبيذ في بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية التي تصوت ضد سياسات إسرائيل. ولذلك سننقل مشاغلنا مباشرة بشكل ثنائي إلى تلك الدول الصديقة. وأنا أعتقد وتعتقد حكومي أن تلك الدول لا تعرف أن هذا النيبيذ الإسرائيلي إنما يأتي من المستوطنات الإسرائيلية في الجولان.

من غير المقبول أو المفهوم أيضا استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحملات الاستيطان المحمومة في الجولان السوري، وبناء جدار فصل عنصري شرق مدينة مجدل شمس المحتلة، ورفض تسليم خرائط حقول الألغام التي زرعتها في أراضي الجولان إلى المنظمات الدولية.

إن إسرائيل برعايتها للإرهاب وانخراطها الفاضح في التعاون وحماية الجماعات الإرهابية المسلحة العاملة في منطقة فصل القوات في الجولان، إسرائيل تلك وساستها يتحملون وهدم تبعات أعمالهم الخطيرة تلك. إسرائيل بعملها الإرهابي هذا تلعب بنار الانفجار في المنطقة وستتحمل وحدها تبعات هذا الانفجار. من يرعى الإرهاب سيطاله الإرهاب، ومن يساعد الإرهاب سيعامل على أنه إرهابي. نحن نشهد على تهور سياسة إسرائيل كلا من مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام وجملة الدول الأعضاء الحاضرة هنا.

إن خيار السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية كافة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا

العربية، كي لا تتمكن الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة من تجزئته بعد مضي ٢٥ عاما“.

ذلك ما قاله شارون في عام ١٩٧٣ وتنبأ فيه بما يحصل اليوم بعد ٢٥ سنة.

وفي ظل سياسة الأمر الواقع التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرضها، لم يعد يحتمل أن يكون تعامل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مع هذا الاحتلال الإسرائيلي تعاملًا روتينيًا أو تضامنيًا دون أي تحرك جدي يثمر نتائجًا حقيقية على الأرض. ولا يجوز أن يقود تعنت إسرائيل ودعم بعض الدول لها إلى عجز الأمم المتحدة عن القيام بالواجبات المناطة بها، ولا سيما الاستمرار بالضغط على سياسة إسرائيل كي ينهوا احتلال الأراضي العربية المحتلة، ويصحبوا من وهم قانون القوة ويدخلوا في مسار قوة القانون بدلا عن ذلك.

هناك واقع مرير يتمثل في أن جزءا غالبا من الأراضي السورية في الجولان ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من ٤٥ عاما، وذلك على الرغم من أن مجلس الأمن نفسه قد اعتمد بالإجماع القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري في العام ١٩٦٧ لاغيا وباطلا وليس له أي أثر قانوني.

وبناء على ذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتحمل مسؤولياتها للتعامل مع هذا الواقع الاحتلالي لأرضنا في الجولان بما يستحقه من جدية واهتمام، تنفيذًا لقراراتها ذات الصلة. فمن غير المقبول أو المفهوم استمرار فشل الأمم المتحدة في إلزام إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات، بما في ذلك وقف انتهاكات إسرائيل الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان السوري الرأح تحت الاحتلال في الجولان، ووضع حد لسياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق أبنائنا السوريين الرأحين تحت الاحتلال في الجولان، والتصديق عليهم في كل مناحي الحياة، وسرقة موارد الجولان

لا يزالان مستمرين. بيد أن شعب فلسطين الأبي لم يقنط ولا يزال يطالب بحقوقه المشروعة، بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن بلدي، إذ يهنيء الشعب الفلسطيني على إنجاز العظم بحصوله على مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة وعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة، يناشد المجتمع الدولي أن يدعم حق هذه الدولة في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وتعرب حكومة بلدي عن بالغ قلقها إزاء الحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، وفرض أزمة إنسانية على المدنيين في قطاع غزة، والحملة الشديدة للأعمال اللاإنسانية وغير القانونية - بما في ذلك الهجمات القوية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للسكان، والتشريد القسري للسكان الأصليين، وممارسات السلطة القائمة بالاحتلال في القدس الشريف ومحيط المواقع الدينية، وتكثيف الأنشطة الإستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك بناء وحدات إستيطانية في القدس الشرقية المحتلة - كتدبير عقابي على قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة ودولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

تحل هذا العام الذكرى السنوية السادسة والثلاثين للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومنذ عام ١٩٧٧، شهدنا دعماً دولياً رائعاً لكفاح ذلك الشعب في سعيه إلى تحقيق حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف. كما تحل هذا العام الذكرى السنوية السادسة والستين لاعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ (الدورة الثانية)، بشأن تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين. بيد أن الفلسطينيين ما زالوا محرومين من ممارسة حقوقهم المشروعة وسيادتهم الوطنية، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة على ترابهم. وقد

للقرار ١٩٤ (١٩٤٨) وذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وغير ذلك، فإن إسرائيل تتخيل واهمة قدرتها على أن تفرض احتلالها وسياساتها على الدول العربية وعلى الشعب الفلسطيني.

حتاماً، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار A/68/L.17 المعنون "الجولان السوري" رفعا لشأن القانون الدولي وتكريسا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة المغيرة (عمان) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني

أن أعرب باسم وفد سلطنة عمان، عن تقديرنا للرئيس على عقد هذه الجلسة لمناقشة المسألة الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. ويود وفد بلدي أن يعرب من خلاله عن الامتنان إلى سعادة السيد عبد السلام ديالو، الممثل الدائم لجمهورية السنغال، على جهوده بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى التقرير الذي أعدته اللجنة والوارد في الوثيقة A/68/35.

وأود أيضاً أن أعتم هذه الفرصة لأثني على الجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة من أجل دعم قضية الشعب الفلسطيني، فضلاً عن البيان الشامل الذي تلاه رئيس اللجنة بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأود أن أتكلم بشأن بند جدول الأعمال ٣٦ المعنون "قضية فلسطين" والبند ٣٥ المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

ومما لاشك فيه أن لهذا الاجتماع أهمية خاصة، لأنه سينظر في مسألة - قضية فلسطين - ما برحت تشكل تحدياً للمجتمع الدولي منذ أمد طويل، في الوقت الذي ما زالت فيه الأرض الفلسطينية تحت الاحتلال، وحالتها تستفحل كل يوم جراء الممارسات القمعية المنهجية للسلطة القائمة بالاحتلال. ويجب على المجتمع الدولي ألا يظل مكتوف الأيدي وألا يسمح باستمرار تلك الحالة. ونحن الآن في العقد الخامس من الاحتلال، لكن تشريد البشر وتدمير حياتهم والمرافق الأساسية

وقد كانت سلطنة عمان من بين أوائل البلدان التي رحبت بعملية السلام باعتبارها نهجا طبيعيا ومتحضرا لتسوية الخلافات بالحوار والتفاوض. وتناشد عمان الأطراف في عملية السلام الاضطلاع بدور فعال في تسوية الصراع في الشرق الأوسط، بالنظر إلى خطورة الحالة والأزمة التي تشهدها المنطقة. وسيتطلب ذلك من مجلس الأمن والمجموعة الرباعية العمل بصورة أكثر حيوية وإلحاحا بغية التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي - العربي، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا.

السيد نعيم (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): لقد بُدِدت مرارا وتكرارا فرص السلام التي تظهر في الشرق الأوسط، بفعل العنف والدمار اللذين لا مبرر لهما. وما زالت المنطقة مضطربة، تمزقها الانقسامات. وتواجه التنمية البشرية والتقدم المجتمعي خطر التعثر. وما زال المجتمع الدولي غير قادر على تيسير حل للحالة في الشرق الأوسط.

وترحب جمهورية ملديف بتقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/68/363).

ويعرب وفد بلدي عن خالص تعازيه ومواساته لأسرة الشيخ إبراهيم الأنصاري، المستشار الثقافي في سفارة إيران في لبنان، ولأسر ضحايا هذه المهزلة الأخيرة. وتندد ملديف بتنديدا شديدا بتجدد أعمال العنف وتكرارها ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصلين. كما نعرب عن صادق تعازينا لجميع أسر ضحايا التفجيرين اللذين وقعا مؤخرا في مصر والعراق. وتؤكد ملديف مجددا أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. وندعو إلى تقديم جميع مقترفي العنف إلى العدالة وفقا للالتزامات الدولية.

أدت تلك الحالة إلى وجود أكثر من ٤ ملايين لاجيء فلسطيني في الشتات يعانون من الاغتراب والحرمان.

ويرهن تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني بقيام المجتمع الدولي بحمايتهم من الأعمال اللاإنسانية وغير القانونية والتعسفية التي تقتربها في حقهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض هذه الممارسات - لا سيما الحصار المفروض على قطاع غزة - التي تنتهك عل نحو صارخ حقوق الإنسان وتدل على أن إسرائيل غير مهتمة بتحقيق السلام. ولا بد للمجتمع الدولي أن يوجه رسالة واضحة إلى إسرائيل لكي تتوقف عن تلك الممارسات، وأن يدعو إلى إجراء مفاوضات حقيقية تؤدي إلى استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار استنادا إلى مبادئ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية.

ويود وفد بلدي أن يكرر ما قاله وزير الشؤون الخارجية في سلطنة عمان خلال المناقشة العامة لهذا العام،

”من القضايا الدولية الهامة التي لم تجد طريقا للحل على الرغم مما بذل ويذلل من جهود وما تحقق من اتفاقات من خلال المفاوضات المباشرة بين حكومات إسرائيل المتعاقبة ومنظمة التحرير الفلسطينية، هي القضية الفلسطينية التي تعتبر حجر الزاوية لأي سلام ممكن في منطقة الشرق الأوسط“ (A/68/PV.21، الصفحة ٢٠).

وفي ذلك الصدد، يؤيد بلدي جهود الرئيس أوباما ووزير الخارجية لديه، السيد جون كيري، لأنها جهود تتيح لجميع شعوب المنطقة فرصة لإحلال السلام الذي سيؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيحيي آمال التعايش السلمي فيما بينها بغية بناء شرق أوسط قادر على الإسهام بصورة بناءة في الحضارة العالمية.

المنطقة. ولا بد من أن يسود القانون الدولي والقانون الإنساني، ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل التقيد بدينك القانونين. لقد تم تجاهل نفس القوانين لعقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل. واحتلت الأراضي بصورة غير مشروعة، دون إقامة أي اعتبار للسيادة الوطنية أو الصكوك والمعايير الدولية. لقد ذهبت تحذيرات الجمعية العامة وآرائها أدراج الرياح. ويجري على الدوام باسم الاستقرار انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بتجاهل لكرامة الإنسان والشواغل الإنسانية. ويتم الإبقاء على دوامة العنف والكرهية من خلال الاحتلال دون إحراز أي تقدم نحو حل دائم.

إن ضم الجولان السوري بحكم الأمر الواقع، من خلال قرار إسرائيل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يتيح للدولة القائمة بالاحتلال فرض قوانينها وولايتها وإدارتها عليه، وبناء المستوطنات وتوسيعها، كل ذلك يمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، وللاتفاقيات والقرارات ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن ضرورة التوصل إلى حل سياسي أمر حيوي حيث يولد جيل إثر آخر في ظل عدم اليقين والعنف. ولا يمكن الحفاظ على السلام الدائم والشامل إلا بالحفاظ على السلامة الإقليمية وإزالة الاحتلال من الأراضي ذات السيادة. ولا بد من مراعاة مصالح وشواغل الطرفين. وتؤمن ملديف إيماناً شديداً بحل الدولتين لكي تصبح فلسطين مستقلة على طول حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وأن أساس الحوار الدولي المثمر يركز دائماً على الحلول التوفيقية وفوق كل ذلك على الثقة. لذلك، بينما تشيد ملديف بالحوار الذي بدئ به حديثاً بين الدولتين، نهيئ بإسرائيل تعليق توسيع المستوطنات لكي يكتب للمحادثات النجاح. إن العالم، والأهم من ذلك،

إن العدالة شرط من الشروط المسبقة الأساسية لبناء المؤسسات الديمقراطية القوية. وقد كان من المفترض أن يشكل الربيع العربي الأساس الذي يمكن للسكان استناداً إليه ممارسة حقهم المشروع في تقرير أنظمة الحوكمة الخاصة بهم. ومن المؤسف أن بعض الدول لم تتمكن من إحراز تقدم كبير. ومن المؤسف أننا، باعتبارنا المجتمع الدولي، لم نتصالح من مساعدتها في سبيل العملية الديمقراطية. إن السلام والاستقرار أهم شرط مسبق لإرساء الديمقراطية. وتفجير السفارة الإيرانية في لبنان يذكرنا بأن الصراع في سوريا صراع يؤثر بصورة متأصلة في المنطقة برمتها. وبامتداد القصف إلى خارج الحدود، تكون تداعيات الصراع قد أصبحت حتمية ولا مجال لإنكارها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عودة ظهور الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تنظيم القاعدة أمر مقلق للغاية، حيث تجاوز عدد القتلى الآن ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ومع وجود أكثر من مليوني لاجئ وأكثر من نصف سكان البلد مشردين جراء الحرب الأهلية، أصبحت الحالة مريعة.

تحض ملديف المجتمع الدولي على ضمان تقديم المساعدة الكافية للاجئين والإبقاء على الدعم المقدم للبلدان المضيفة لهم. وبما أن تركيا، والأردن، ولبنان والعراق تشهد تدفقات واسعة النطاق للاجئين، فلنتوقف لبرهة للاعتراف بالجهود التي تبذلها تلك البلدان، والجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية في حشد المساعدة الإنسانية.

من سوء الطالع، أن العديد من اللاجئين يقابلون بعداء. وتشعر ملديف بقلق خاص إزاء الأنباء الواردة عن اعتقالات تعسفية للاجئين واحتجازهم إلى أجل غير مسمى. ونحض السلطات المعنية على العمل مع المجتمع الدولي لإيجاد حلول في الأجل الطويل. وما لم تتوفر القدرة على تلبية احتياجات اللاجئين لن يؤدي ذلك الوضع إلا إلى زيادة تدهور الحالة في

أن يكون مستعداً لتأييدها وضمان إحراز التقدم في مجتمعنا العالمي. لا يمكن التوصل إلى حل سلمي للعديد من الصراعات المحتملة في جميع بقاع العالم، إلا من خلال الحوار الهادف، والتفاهم المتبادل والمناقشات المخلصة، إذ بوصفنا مجتمعاً أممياً بوسعنا أن نخطو خطوة إلى الأمام لصالح الأجيال المقبلة.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، أن أعرب عن تقديري للزملاء والممثلين الذي أعربوا عن تعازيهم وأدانوا الهجمات الإرهابية التي شنت على سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت.

تبين بوضوح الحقائق على أرض الوقائع، كما أبلغت مؤخراً سائر هيئات الأمم المتحدة الجمعية العامة بأن السياسات والممارسات الإسرائيلية سادرة في انتهاك القوانين الدولية لحقوق الإنسان والمس بكرامة الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يرزحون تحت احتلالها. لقد ارتكب النظام الإسرائيلي ومن دون هوادة جرائم قتل مروعة خارج نطاق القانون، وقام باغتيالات مستهدفة، بينما ارتكبت جرائم إسرائيلية أخرى، من قبيل تدمير المنازل والمهاكل الأساسية، وتجريف الأراضي الزراعية، وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، واحتجاز آلاف الفلسطينيين وسجنهم، وتشديد الجدار التوسعي وفرض عقاب جماعي على سكان غزة. لقد استمرت كل هذه الأعمال من دون توقف.

إن الحصار البحري والجوي والبري الذي يفرضه النظام الإسرائيلي على قطاع غزة دخل عامه السابع في حزيران/يونيه. ونتيجة لهذا الحصار غير الشرعي والمدمر، تدهورت الحالة الاقتصادية والإنسانية إلى درجة خطيرة. وفي هذا الصدد، يكرر وفدي إدانته لما يقوم به النظام الإسرائيلي من أعمال غير إنسانية وغير مشروعة تتمثل في الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة. إننا نعتبر ذلك عقاباً جماعياً للسكان المدنيين الفلسطينيين، واستمراراً في عرقلة حرية حركة الأشخاص

شعوب تلك الدول، لا تزال تنتظر بفارغ الصبر اندثار الوضع الراهن أمام التقدم والسلم.

تشيد ملديف بالجهود التي بُذلت في جنيف في ما يتعلق بتخفيف الجزاءات المفروضة على إيران مقابل الشفافية النووية. فالجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية تمثل تهديداً واضحاً لحالة حقوق الإنسان في البلد. وتحض ملديف جميع ذوي المصالح على مواصلة العمل من أجل إنهاء تلك التدابير الاقتصادية المدمرة. وقد أثرت الجزاءات تأثيراً سلبياً على ازدهار الاقتصاد. وتشجع ملديف الخطوات الجاري اتخاذها حالياً لتخفيف ذلك العبء عن كاهل البلد. فالجزاءات تساهم في التضخم، وتضر بتقديم الرعاية الصحية، وآثارها الضارة على القطاعات السكانية الضعيفة مدعاة للقلق. على الرغم من هذا العائق، يبدو أن البلد قد أحرز تقدماً في مجالات مثل، تعليم المرأة، والرعاية الصحية، وتنمية الشباب والحصول على الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، وبانتخاب الرئيس روحاني، نرحب بالإشارات الإيجابية التي تطرق إليها الأمين العام في ما يتعلق بالقوى المحركة في الحياة المدنية والسياسية في البلد.

إن الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة المضطربة، شأنهم شأن أي شخص آخر يعيش في كل جزء آخر من العالم، جديرون بأن يعيشوا حياتهم في كرامة. فهم يستحقون السلام، والاستقرار وأن يتاح لهم المجال لتحقيق التقدم الاقتصادي. كما أنهم يستحقون كطف ثمار الديمقراطية وأن تكون لهم كلمتهم في الطريقة التي تدار فيها حكوماتهم. ويستحق الرجال والنساء أن تتاح لهم فرص التعليم والطرق التي تفضي بهم إلى الازدهار.

تعتقد ملديف أن شعوب هذه المنطقة يجب أن تفهم القيم والمبادئ العالمية للديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون وأن تظل ملتزمة بتأييدها. ويتعين على المجتمع الدولي

والعنف، وهو ما يمثل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهوداً جديدة وألا تدخر وسعاً في التصدي للتطرف العنيف وما يترتب عليه من مشاكل واسعة النطاق.

بخصوص الحالة في سوريا، فإن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن المخرج من هذه الأزمة يتمثل في تعزيز عملية سياسية شاملة تهدف أولاً وفي المقام الأول إلى إنهاء العنف بين الأطراف وبدء حوار وطني بين المعارضة والحكومة السورية من أجل الشروع في عملية سياسية سلمية. وينبغي للبلدان المنطقتين أن تتعاون معاً من أجل جعل هذا الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية أمراً ممكناً. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشارك جمهورية إيران الإسلامية بنشاط في محادثات مع البلدان المتضررة على الصعيد الإقليمي. ويبدو أنه لا يوجد بديل آخر إذا أردنا استعادة السلام والاستقرار في سوريا وفي المنطقة.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن دعم حكومة بلدي الثابت والمتواصل للشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع ضد الاحتلال وفي سعيه العادل إلى ممارسة حقه في تقرير المصير.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بدأ العالم يدرك تدريجياً اليوم الحقيقة التي لا جدال فيها والمتمثلة في أنه لا يمكننا التغلب على المشاكل التي نواجهها بزيادة القدرات العسكرية والاعتماد على القوة. وأصبح من الواضح أن الاتجاه الخطير التي شهدتها السنوات الأخيرة، والذي ينطوي على تزايد محاولات التغلب على سلسلة من الأزمات والحالات العنيفة باللجوء إلى استخدام القوة، بما في ذلك في الشرق الأوسط، يقترب من نقطة الانهيار.

واستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بوساطة الولايات المتحدة دليل على ذلك. ونحن

والسلع، وعرقلة عملية إعادة الإعمار والانتعاش في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم النظام الصهيوني بانتهاك العديد جداً من أحكام قانون حقوق الإنسان، ونؤكد أن تدابير العقاب الجماعي التي يمارسها النظام الإسرائيلي تمثل جريمة ضد الإنسانية وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هدم إسرائيل لمنازل وممتلكات الفلسطينيين، وما يصحبه من عنف متصاعد من قبل المستوطنين وأعمال إخلاء قسري، يؤدي إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع بشكل خطير. والأعمال الإجرامية الصهيونية ضد الفلسطينيين وغيرهم من شعوب المنطقة تشكل حالياً أخطر تهديد للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن الواضح أن إحلال السلام الدائم في فلسطين والشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا من خلال تحقيق العدالة وإنهاء التمييز ووضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد آلية ديمقراطية تسمح لجميع سكان فلسطين والفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم بتقرير مستقبلهم على نحو ديمقراطي وسلمي.

تتعدّد جلسة اليوم بعد أسبوع واحد فقط من الهجومين الإرهابيين على سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت. وقد قتل دبلوماسي إيراني وزوجته و ٢٢ آخرون وأصيب أكثر من ١٤٠ شخصاً في هذين الهجومين. وجمهورية إيران الإسلامية تدين بشدة هذين الهجومين الإرهابيين وتشدد على ضرورة تقديم الجناة في هذين الهجومين الإرهابيين إلى العدالة. ونحن نشعر بالجزع إزاء تصاعد التطرف والعنف، الأمر الذي نعتبره أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وجمهورية إيران الإسلامية تدين بشدة هذين الهجومين الإرهابيين وتشدد على ضرورة تقديم منفذيهما إلى العدالة. ونحن نشعر بالجزع إزاء تزايد التطرف

جهود دبلوماسية مطولة. ونجحت نفس هذه الطريقة أيضا بخصوص برنامج إيران النووي، عندما أجرى جميع المشاركين في المحادثات السداسية الأطراف دون استثناء وبمشاركة إيران محادثات موضوعية، عوضا عن عملية تفاوض لا معنى لها، وهو ما فتئت روسيا تدعو إليه بنشاط.

وتتمثل ضمانات النجاح في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في تهيئة مناخ موات لإجرائها. ويسرنا أن نلاحظ أن وقف إطلاق النار في قطاع غزة ككل صامد وأنه بعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نشهد أهدأ فترة خلال عقد من الزمن. ويمكن أن تُعزى هذه التطورات الإيجابية إلى إفراج إسرائيل عن سجناء فلسطينيين وإلى تطبيع المبادلات الاقتصادية لغزة مع العالم الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإن هذه التدابير غير كافية للأسف. فكثيرا ما يحبطها اتخاذ خطوات، يأتي في مقدمتها النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، تؤدي إلى تفاقم المواجهة. ووفقا لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، فإن هذا النشاط الاستيطاني غير قانوني ويجب أن يتوقف.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي، المحتدم منذ منتصف القرن الماضي، حافل بقصص مأس ومعاونة بشرية على مدار سنوات وعبر أجيال من البشر أصيبوا واعتقلوا وطُردوا من ديارهم وعُزلوا عن العالم بفعل نقاط التفيتش وجدار الفصل وأعمال الحصار العسكري. والفلسطينيون يشعرون باليأس ويفقدون الأمل في تحقيق العدالة. وعلى مقربة منهم، يعيش الإسرائيليون في خوف من الصواريخ وأعمال المتطرفين والاضطرابات الإقليمية التي لا يمكن التنبؤ بها. وللأسف، فإن الوضع الراهن الخطير المستمر على أرض الواقع يعزز الأفكار المتطرفة على الجانبين والإيمان بالمزاعم المتعلقة بصحة استخدام العنف والإيديولوجيات المتعصبة التي تحفز الراغبين في الترويج لها في جميع أنحاء المنطقة وما وراءها. وذلك لا يجدي نفعا

نقدم دعما نشطا للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ونأمل بصدق أن تُكفل العملية بالنجاح. ومع ذلك، فمن الواضح أن عملية التفاوض معقدة. وفي ظل هذه الظروف، فإننا بحاجة على وجه الخصوص إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية بوصفها آلية مُعترفا بها من جانب المجتمع الدولي ومأذونا بها من قبل مجلس الأمن لمرافقة عملية التسوية في الشرق الأوسط. ومن المهم للغاية إشراك جامعة الدول العربية في عمل المجموعة الرباعية.

ونحن مقتنعون بأن إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يجب أن يتم وفقا للقواعد القانونية الدولية المتعارف عليها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن التوصل إلى حل فيما لا يزال قطاع غزة معزولا. ومن المهم تكثيف الجهود، بما في ذلك جهود مصر، لاستعادة الوحدة الفلسطينية. وقد صوتت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحديدا لصالح هذه الدولة الفلسطينية الموحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، عندما حصلت فلسطين على مركز دولة مراقبة في المنظمة. والحل التفاوضي الذي يتعين على الشعب الفلسطيني التوصل إليه سيكون أكثر استدامة وأطول أجلا بكثير، بما في ذلك من منظور مصالح إسرائيل الأمنية، من أي حل يرفضه قطاع غزة. وبالتالي، فمن الضروري استعادة الوحدة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية التي تتضمن الاعتراف بدولة إسرائيل في سياق التوصل إلى تسوية شاملة. ولا بد من إشراك حركة حماس في عملية التفاوض.

وكان منطق الشمول والحوار وليس العزلة والمواجهة هو الذي سمح بتدمير الترسنة الكيميائية السورية وبالتوصل إلى اتفاق بشأن مؤتمر السلام المتعلق بسوريا في جنيف وباختيار يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لعقد المؤتمر، وذلك بعد

مع التقيد بحزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنطق الحوار والتسوية السلمية للمنازعات.

السيد رجا ذيب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):
سأدي بصيغة قصيرة من بياني، وسيجري تعميم الصيغة الكاملة في قاعة الجمعية العامة.

لقد ظل الصراع بين إسرائيل وفلسطين بدون حل طيلة العقود الأربعة الماضية. وقد بذلت على مر السنين، العديد من الجهود لتسوية النزاع، ولكنها جميعا تقدمت ببطء شديد أو لم تحقق أهدافها أبدا. واستمرت انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي دون هواده في الأراضي العربية المحتلة الأخرى كذلك. إننا نرى مرة أخرى، نمطا في رفض سلطة الاحتلال التقيد بالتزامها بالاتفاقات الدولية، ويفاقم ذلك موقف القيادة الإسرائيلية غير المرنة. وتلك ظروف لها تأثير مباشر على الحالة في الشرق الأوسط، وبالتالي فهي تشكل سبب وجودنا هنا اليوم.

وبالنظر إلى تلك الخلفية، تؤكد ماليزيا مجددا دعمها للقيادة الفلسطينية فيما يخص التزامها بالمسار الحالي للمفاوضات المباشرة، رغم الاستفزازات الإسرائيلية المتكررة التي تهدد استمرار حل الدولتين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتوقع من الشعب الفلسطيني، الذي عاش تحت الاحتلال لما يزيد عن ٤٠ عاما، أن يقدم المزيد من التنازلات، بينما ليس هناك تقريبا ما يمكن أن يقدمه من البداية. وعلاوة على ذلك، فإن وفد بلدي يرى بأنه ليس كافيا القول إن المستوطنات غير قانونية وغير شرعية، لأن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن نفسه قد سبق وأعلنوها كذلك. لذلك، فإننا نأمل في أن تنضم الدول الأعضاء المسؤولة إلى الإدراك المتزايد بوجود حاجة ملحة لتنفيذ السياسات التي تترع الشرعية عن

في حل المشكلة التي طال أمدها والمتمثلة في ضمان التعايش السلمي بين الشعبين.

ولهذا السبب تحديدا، لا يمكن تنحية التسوية العربية - الإسرائيلية، وخاصة المشكلة الفلسطينية، إلى المرتبة الثانية بغض النظر عن حجم الاضطرابات في الشرق الأوسط.

ويعتمد استقرار المنطقة بأسرها إلى حد كبير على إيجاد حل لها. إنها تمثل القضية الأساسية بالنسبة لنا جميعا.

سيتمتع مستقبل الاستقرار الدولي ككل، لا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول بعينها فحسب، على كيفية سير الأمور في هذه المنطقة الشاسعة وعلى الأساليب المستخدمة لتسوية الصراعات المستعرة أو الكامنة. كما أنه سيتماد أيضا على كيفية النظر في المستقبل إلى القانون الدولي والمعايير التي تقوم عليها الأمم المتحدة، لا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن تشكل تلك المبادئ الأساس الذي لا يتزعزع للعمل الجماعي للمجتمع الدولي من أجل حل الأزمات في المناطق التي تشهد اضطرابات، بما في ذلك سوريا، حيث نعمل من خلال اتصالاتنا مع الأمين العام وممثليه الخاصين والشركاء الدوليين والحكومة السورية والمعارضة، على التوصل إلى اتفاق سياسي ودبلوماسي في أقرب وقت ممكن، من خلال عقد مؤتمر دولي على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق).

إن الاتحاد الروسي يتفهم ويدعم تطلعات شعوب الشرق الأوسط ورغبتها في تحقيق عدالة أكبر والحفاظ على كامل حقوقها وحرّياتها. إننا نبدأ من الاعتقاد بأنه ينبغي لجميع الشعوب أن تكون قادرة على تحديد مصيرها. كما أننا على استعداد للإسهام بشكل كامل فيما يخص تحقيق ذلك الهدف،

الفوري والكامل من الجولان السوري المحتل، وذلك تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). كما يجب استعادة السيادة السورية على الجولان السوري المحتل.

ويساور ماليزيا أيضا قلق بالغ جراء آثار النزاع في سوريا الممتد عبر الحدود التركية واللبنانية والأردنية. فيما يخص هذا الموضوع، يود وفد بلدي أن يقدم تعازيه لشعبي وحكومي لبنان وإيران في أعقاب التفجير الذي وقع الأسبوع الماضي في السفارة الإيرانية في بيروت. لكننا نكرر ضرورة أن تتوقف إسرائيل فوراً عن انتهاكاتها المستمرة بشكل شبه يومي للسيادة اللبنانية، سواء جواً أو بحراً أو براً. وندعو إلى وقف كامل للعمليات العدائية والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان، مع الاحترام الكامل للخط الأزرق، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وبعد عرض شواغل وفد بلدي ومواقفه بشأن التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، من دواعي سرورنا أن شارك في تقديم مشروع القرارين في إطار هذا البند من جدول الأعمال، اللذين عرضهما في وقت سابق ممثل مصر (A/68/L.16 و A/68/L.17). ويتعين معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك قبل كل شيء، الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي العربية، قبل التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. ومن ثم يحدونا الأمل في أن يجري اعتماد مشروع القرارين بشأن القدس والجولان السوري، على غرار السنوات السابقة، كدليل على عزم المجتمع الدولي على تحقيق تلك الغاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة بشأن هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء أن البت في مشروع القرارين A/68/L.16 و A/68/L.17 سيتم بعد أن نكون قد اتخذنا إجراء

الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك من خلال إطار المنظمات والتجمعات الإقليمية.

وأصبحت الطبيعة الحقيقية للأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في القدس الشرقية أكثر وضوحاً، لا سيما إجراءات التهويد التي تطرد الفلسطينيين فعلياً من المدينة. ويجري هدم منازل الفلسطينيين بشكل روتيني وتشديد منازل إسرائيلية محلها بسرعة، ما يشكل تطهيراً بنيوياً، إن لم يكن عرقياً. وفي حين تقوض هذه التدابير أسس عملية السلام ميدانياً، تجري حفريات تحت الأرض لتقويض أساسات الحرم القدسي الشريف. ويساور ماليزيا أيضاً قلق بالغ جراء العدوان المنهجي الذي تقوم به الجماعات اليهودية المتطرفة في القدس، وخاصة محاولاتها لدخول المسجد الأقصى والسيطرة عليه. ويدعو وفد بلدي إلى وضع حد لتلك الأعمال وغيرها من الأعمال غير القانونية التي ترتكبتها الحكومة الإسرائيلية وشعبها في القدس الشرقية، لأننا نعتقد أنها لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تغيير الحقائق على الأرض وفقاً للمصالح الإسرائيلية. ونود أيضاً أن نؤكد من جديد أن جميع التدابير والإجراءات الإدارية التي اتخذتها إسرائيل لفرض قوانينها على القدس الشرقية، لاغية وباطلة.

أما فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تكرر ماليزيا رفضها التام للجهود التي تبذلها إسرائيل من أجل تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي والمركز القانوني للأراضي. إننا نعترض بشكل خاص على هب إسرائيل واستفادتها من الاستغلال غير القانوني للأراضي المحتلة، بما في ذلك الأنشطة الجارية المتعلقة باستغلال العجز في النفط الحاصل في الشطر الجنوبي من الجولان السوري المحتل. وتشكل جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا إلى انسحاب إسرائيل

المؤسسات المُرَهقة، ومزيد من الإجراءات الأكثر تعقيداً، وعملية أكثر إسرافاً.

يواجه العديد من البلدان الظروف القاسية في الداخل، والاقتصاد العالمي يشهد أزمة حادة. ومع ذلك، تمكن الفلسطينيون من إقناع العديد من البلدان في القاعة بتخصيص موارد كبيرة لهيئات الأمم المتحدة التي تشوه سمعة إسرائيل وتشهر بها. إذ تنفق الأمم المتحدة كل سنة أكثر من ٦ ملايين دولار على شعبة حقوق الفلسطينيين، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام. وأسأل كل عام عما تقوم به هذه المؤسسات. ما هو الغرض البناء الذي تحققه؟ هل تعزز السلام؟ أسأل وأسأل، ولكنني لا أزال أنتظر رداً. وإذا كان الأعضاء يواجهون صعوبة في العثور على، أود أن أذكرهم بأن نجلس حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي. يمكن العثور على مقعد إسرائيل بين مقعدي أيرلندا وإيطاليا، والمسافة غير بعيدة عن مقعد جمهورية إيران الإسلامية. ولدى بعض الناس، ولا يسعني أن أخمن من، أسباب تحملهم على إخفاء ما تقوم به هذه الهيئات الثلاث التابعة للأمم المتحدة. أود أن أطلع الأعضاء، وأن أقول لهم عن كيفية إنفاق أموالهم.

في نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مؤتمراً في أديس أبابا. واختار المؤتمر الذي تدعمه الأمم المتحدة أحد المتكلمين الذي، بمحض الصدفة بطبيعة الحال، دعا المشاركين إلى مقاطعة إسرائيل. ومن شأن هذه الأعمال، إلى جانب مشاريع القرارات التي يجري التصويت عليها اليوم، أن توجج الصراعات وتقوض عملية السلام. ومع ذلك، البلد تلو الآخر، وفي تكرار يشكل إهانة للذكاء، لا يرى أي مشكلة في ترديد هذه القرارات والتصويت عليها كالغنم.

بشأن مشاريع القرارات من A/68/L.15 إلى A/68/L.12 في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/68/35)

تقرير الأمين العام (A/68/363)

مشاريع القرارات (A/68/L.12 و A/68/L.14 و A/68/L.15)، (A/68/L.13)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات الواحد تلو الآخر، أود أن أذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على جميع مشاريع القرارات الأربعة قبل وبعد البت فيها جميعاً.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في ملاحظاتي بالأمس (انظر A/68/PV.57) تكلمت عن الحقيقة. ففي الصحاري القاحلة للحقيقة، تجد الأساطير مرتعا خصبة لتنتشر بلا رادع. ولا يصدق هذا في مكان أكثر من هنا، في الأمم المتحدة. فخلال بضع دقائق، ستصوت الجمعية على سلسلة من مشاريع القرارات التي لا تخدم أي غرض آخر سوى تشويه صورة إسرائيل. وكما هو الحال في كل عام، ستصوت إسرائيل ضد مشاريع القرارات تلك، لأنه عفا عليها الزمن وتثير السخط. ولا تعمل سوى على إنشاء مزيد من

القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.12، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/68/L.12: بروني دار السلام، دولة بوليفيا المتعددة القوميات وغيانا والهند وموريتانيا وزمبابوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات

إن كامل مشروع القرار (A/68/L.12) الذي يعلن عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني خال من الجوهر. وهو المشروع المدلل لوفد معين يحاول تأييد السرد الفلسطيني وإعادة كتابة التاريخ. كما تنتهك المبادرة بشكل صارخ التزام الفلسطينيين بتجنب اتخاذ خطوات انفرادية إستفزازية في الأمم المتحدة. أود أن أذكر الفلسطينيين بأنه لا يوجد سوى طريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وذلك الطريق لا يمر عبر هذه القاعة في نيويورك. بل يمر من خلال المفاوضات المباشرة بين القدس ورام الله. لا توجد طرق مختصرة، ولا وصفات سريعة ولا حلول فورية. ينبغي لجميع الأشخاص الذين يدعون الدفاع عن السلام أن يسألوا ما الذي يصوتون لصالحه. هل هو التصويت للتضامن مع الإبقاء على الصراع؟ أم التضامن مع ثقافة الكراهية والتحريض؟ أم التضامن مع الإجراءات الانفرادية بدلا من المفاوضات المباشرة؟

أختتم بياني بقول ما يلي: لا يوجد وضوح أخلاقي في هذا التصويت على التضامن. إطلب إلى زملائي النظر في النصوص المعروضة عليهم، ثم التساؤل عما إذا كانوا سيواصلون تقليد المصادقة الشكلية على مشاريع القرارات أو، للمرة الأولى، سيتخذون موقفا ويسعون إلى التوصل إلى حلول دائمة. وإلى زملائي في القاعة أقول، فاجتثوا أنفسكم بالتصرف بشكل معقول وبصورة مسؤولة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/68/L.12 و A/68/L.13 و A/68/L.14 و A/68/L.15. ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/68/L.12، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويللا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويللا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لبنان، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/68/L.12 بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٢/٦٨).

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.13، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، غيانا، وزمبابوي.

بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، غيانا، وزمبابوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاوس، لايتنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/68/L.13 بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٣/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/68/L.14، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين". وأعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.14، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية:

انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، غيانا، قيرغيزستان، النيجر وزمبابوي.

رئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا،

رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

الكاميرون، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، توغو، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/68/L.14 بأغلبية ١٦٣ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ١٤/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.15، المعنون "التسوية السلمية لقضية فلسطين". وأعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.15،

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كما أعلن الرئيس أوباما في هذه القاعة في وقت سابق خلال هذا الخريف، في بداية المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة هاته،

”لنخرج من قوقعة التحامل المعتاد وإقاء اللوم. ولنساند القادة الفلسطينيين والإسرائيليين المستعدين للسير في الطريق الوعرة نحو السلام“ (A/68/PV.5، الصفحة ٢٠).

وإذ نأخذ هذا الهدف في الحسبان، فإننا نظل مترعجين للغاية إزاء العدد المتكرر وغير المتكافئ - نحو ١٦ في المجموع - للقرارات الانفرادية للجمعية العامة المنددة بإسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، لم تعتمد الجمعية سوى أربعة قرارات تنتقد دولا أعضاء محددة، وتركز كافة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

إن جميع الأطراف في هذا النزاع المأساوي تتحمل مسؤوليات مباشرة عن إتهامه، ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن أعضاء الأمم المتحدة مستمرون في استهداف إسرائيل دون غيرها، بدون الإقرار بالواجبات والخطوات الصعبة المطلوبة من لدن جميع الأطراف.

وعلى ضوء المفاوضات الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإننا نحث بشدة على وقف أي إجراءات انفرادية في منظومة الأمم المتحدة، قد تعطل تلك العملية أو تلهي عنها، بما أننا نعلم جميعا أنها الأمل الوحيد في التوصل إلى تسوية من أجل السلام الدائم.

إن استمرار تأييد مثل هذه القرارات المتحيزة لا يؤدي سوى إلى تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. وقد استندت هذه القرارات إلى النتائج المفترضة للمسائل المتعلقة بالوضع النهائي، التي تقع في صلب

البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، جنوب السودان، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/68/L.15 بأغلبية ١٦٥ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ١٥/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، هل لي أن أذكر الوفود أن تعليقات التصويت محددة في ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

للقرار ١٢/٦٨ على أساس أن الإشارة الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق إلى "تحقيق الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧" ينبغي أن تُفسَّر على النحو ذاته المحدد في الفقرة ١ من منطوق القرار ١٥/٦٨، أي، "الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها، استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧".

السيد غابرييناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفد الفلسطيني على النتيجة الناجحة لمفاوضاتنا على عدد من القرارات التي تبنت فيها الجمعية العامة. وبناءً على هذه القرارات، يؤكد الاتحاد الأوروبي نخطه الموحد بشأن التصويت على هذه القرارات. وفي هذه اللحظة، نود أن نسجل، فيما يتعلق بجميع القرارات المتخذة في الدورة الثامنة والستين للجمعية، أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعتبر أنه كلما ذُكرت الحكومة الفلسطينية، فإن المقصود بذلك هي السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قاطبة لم يعرب عن وصف قانوني فيما يتعلق بمصطلح "التشريد القسري"، المستخدم في عدد من القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٦ و ٥٢ من جدول الأعمال.

السيد إيميلو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أتكلّم تعليلاً للتصويت على القرار ١٢/٦٨. وتود قبرص أن تؤكد مجدداً التزامها بدعم جهود الإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى تسوية شاملة. ونعتقد أن محادثات السلام هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل قابل للتطبيق، وبالتالي، فإننا نحث الطرفين على تركيز جهودهما عليها. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء المبادرات الانفرادية التي قد تؤثر سلباً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على عملية المفاوضات وآفاق التوصل إلى تسوية شاملة. والاتفاق على الوقف الاختياري لهذه

المفاوضات الجارية. وعلاوة على ذلك، فإن ما توحى به هذه القرارات من تحيز وتشويه منهجين للتزاع، يُضِرُّ بمصداقية مؤسسات الأمم المتحدة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة قرارات تشير الانزعاج بصورة خاصة: القرار ١٣/٦٨، بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة؛ والقرار ١٢/٦٨، بشأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والقرار ١١٨/٦٧ بشأن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وهذه القرارات الثلاثة تجدد ولايات هيئات للأمم المتحدة تتسم بانعدام فعاليتها، أنشئت قبل جيل، مُهدّرةً في غضون ذلك موارد قيّمة، ومُستنفِدةً وقتاً محدوداً، ومُعزّزةً الإحساس بتحيز الأمم المتحدة المنهجي والمتأصل ضد إسرائيل. وينبغي لجميع الدول الأعضاء تقييم فعالية دعم هذه الهيئات وتمويلها.

وليس هناك أي تناقض بين دعم الشعب الفلسطيني ودعم إسرائيل. وينبغي لمؤيدي إنشاء دولة فلسطينية أن يبذلوا كل ما بوسعهم لدعم جهود الطرفين من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم، وتفادي الإجراءات، مثل اعتماد هذه القرارات، التي تعرقل التقدم صوب ذلك الهدف. ولذلك، فإننا لا نؤيد هذه القرارات السلبية. وبدلاً من ذلك، نركز على مواصلة العمل مع الطرفين، والمجموعة الرباعية، وشركائنا الدوليين بغية تهيئة سياق يؤدي إلى إحراز التقدم في المفاوضات. ويجب علينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لبناء الثقة الضرورية للتوصل إلى اتفاق دائم.

السيد نيو إيك بينغ مارك (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم تعليلاً للتصويت بعد اتخاذ القرارات ١٢/٦٨، ١٣/٦٨، ١٤/٦٨ و ١٥/٦٨، في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين". وقد صوتت سنغافورة مؤيِّدةً

الإجراءات لفترة تسعة أشهر ينبغي أن تحترمه جميع الأطراف المؤيدون: المعنية.

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، ليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا الآن لآخر متكلم تعليلا للتصويت. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرارين A/68/L.16 و A/68/L.17

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في القرارين، الواحد تلو الآخر، نذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليق تصويتهم على مشروع القرارين قبل وبعد البت في القرارين.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/68/L.16، المعنون "القدس"، و A/68/L.17، المعنون "الجلولان السوري".

نتنقل أولا إلى مشروع القرار A/68/L.16. وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.16، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: بروني دار السلام، دولة بوليفيا المتعددة القوميات وزمبابوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان،

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،
أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش،
بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا
المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو،
كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا،
جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا،
الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،
مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا،
غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا،
جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن،
كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا،
ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا،
المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا،
النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر،
الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،
سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال،
سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا،
سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية،
طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس،
تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة،
جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية
فترويلابوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا
الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور -
ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان،
أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا
المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويلابوليفارية،
فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا
الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكاميرون، بنما، بابوا غينيا الجديدة،
باراغواي، جنوب السودان، توغو، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/68/L.16 بأغلبية ١٦٦ صوتا
مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار
١٦/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن
في مشروع القرار A/68/L.17، المعنون "الجولان السوري".
وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)
(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار
A/68/L.17 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة،
انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: بروني دار السلام،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، الصومال،
كوبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت
مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المتنعون:

على الأراضي بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية للدول. ويمثل ذلك معيارا أساسيا من معايير القانون الدولي.

وأود في الوقت نفسه، أن أوضح موقف وفدنا إزاء الفقرة ٦ من منطوق القرار. إن تصويتنا ليس بمثابة حكم مسبق على محتوى تلك الفقرة، وخصوصا الإشارة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وترى البرازيل والأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم في السعي إلى حل على المسار السوري - الإسرائيلي في صراع الشرق الأوسط بطريقة من شأنها إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. وعليه، نشدد مرة أخرى، باسم حكومتنا البرازيل والأرجنتين، على أهمية استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل نهائي للحالة في الجولان السوري، وذلك وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين الذي سيدلي ببيان بعد اعتماد القرارات.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على صبركم وللطريقة الرائعة التي ترأستم بها مداولاتنا. فقد أظهرتم أنتم وفريقكم قدرا كبيرا من الصبر والحكمة في إدارة مداولاتنا على النحو المناسب. وأود أن أشكر أيضا جميع البلدان التي شاركت في تقديم القرارات التي اتخذت للتو، وجميع البلدان التي صوتت مؤيدة لها. ونحن ممتنون للغاية للتصويت الإيجابي تأييدا لهذه القرارات، ولحقيقة أن عدد الأصوات الإيجابية المؤيدة لجميع مشاريع القرارات المقدمة هذا العام تقريبا، قد زاد على العام الماضي بالعديد من الأصوات.

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اعتمد مشروع القرار A/68/L.17 بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ٦ أصوات مع امتناع ٥٨ عضوا عن التصويت (القرار ١٧/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على مشاريع القرارات التي اتخذت للتو أود أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعلييل التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دياث بارتولومي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم وفدي البرازيل والأرجنتين بشأن البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، وأن أعلل تصويتنا على القرار ١٧/٦٨ بشأن الجولان السوري الذي اعتمده الجمعية العامة للتو.

لقد صوتت البرازيل والأرجنتين تأييدا للقرار لأهمما تريان أن طابعه الأساسي يرتبط بعدم مشروعية الاستيلاء

في مركز يسمح لي بنصح أولئك الذين يستخدمون تلك العبارات بأن يتصرفوا على نحو مختلف، غير أنني أترك الحكم لجميع الحاضرين كي يتعاملوا معهم على النحو السليم. وأشار أحدهم إلى أن القرارات اتسمت بكونها أحادية الجانب وأنها استفردت إسرائيل دون غيرها. وأرى أن إسرائيل هي التي تستفرد نفسها من خلال أعمالها ورفضها احترام التزاماتها بتنفيذ تلك القرارات.

وأود أن أختتم بياني بالرد على من قال إن هذه القرارات تقوض مصداقية الأمم المتحدة. إنني أرى أن ما يقوض مصداقية الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، هو الافتقار إلى الإرادة اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وحين تكون لدينا الإرادة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ضد أي كان والامتناع عن المعاملة التفضيلية، عندئذ سنكون مدافعين بحق عن ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن في فلسطين لن نفقد الأمل أبدا في ما ترمز إليه الأمم المتحدة وتدافع عنه، على الرغم من أن الافتقار إلى الإرادة اللازمة لتنفيذ تلك القرارات أمر سائد في هذه الهيئة.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. أعلم أننا سنحتفل خلال بضعة أيام بعطلة رائعة، وأتمنى للجميع عطلة سعيدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيان.

السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، لن أطيل عليكم. لكن، أود فقط أن أعرب عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية العامة مجددا ودون انقطاع منذ عام ١٩٨١ بأغلبية أصوات الحق والعدالة والقانون للقرار المعنون، "الجلولان السوري".

أود أن أكرر شكر بلدي سوريا لجميع الدول التي تبنت مشروع القرار الخاص بالجلولان (القرار ١٧/٦٨) والدول التي

ونحن على ثقة بسداد حكم المجتمع الدولي وحكمته في التصويت الإيجابي على جميع تلك القرارات. وما يزال المجتمع الدولي بحكمته ومواقفه ودفاعه عن القانون الدولي يشكل مصدر تشجيع للشعب الفلسطيني في كفاحه المستمر من أجل نيل حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف. وعليه، فإننا ممتنون عميق الامتنان لتأييدكم. وسنواصل السير جنبا إلى جنب مع كفاح شعبنا السلمي في الأراضي المحتلة من أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، والذي من شأنه أن يؤدي إلى استقلال دولة فلسطين. وبتلك الطريقة سيصبح حل الدولتين حقيقة ملموسة.

وقبل أن أختتم بياني، أرى أن أولئك الذين قالوا أن تلك القرارات لا طائل منها قد أخطأوا في تفكيرهم، فإن كانت مثل هذه القرارات بلا طائل، فما هو عمل الجمعية العامة إذن، بل ما هو عمل الأمم المتحدة في هذا المجال؟ نحن القائمون على إعلاء شأن القانون الدولي، وهو هدف نبيل للغاية وقد أوفته تلك القرارات حقه تماما. وعليه، فإن على الذين قالوا بعدم جدوى تلك القرارات أن يوضحوا ما هو عمل الأمم المتحدة، إن لم يكن هو احترام ميثاق الأمم المتحدة وإعلاء شأن القانون الدولي. علاوة على ذلك، فإنه لن يكون بوسع تلك الوفود الكفاح من أجل اعتماد قرارات في مناسبات أخرى، ما لم تبد احتراما لقرارات الجمعية العامة.

وأعتقد أن من الغطرسة وتوجيه الإهانة إلينا جميعا أن تستخدم عبارات من قبيل "إننا نصوت كالأنعام". ذلك أن تعبيرا كهذا ينم عن عدم احترام تام لنا جميعا، ولذا كائنا وحرصنا على الاستماع إلى جميع الحجج واتخاذ قراراتنا عن طريق التصويت. إن الخاسرين هم من يتخذون هذا الموقف عندما يبذلون قصارى جهدهم من أجل إقناعنا بحججهم، وحين يفشلون في ذلك بالأغلبية الساحقة، يوجهون إلينا جميعا الإساءة بالقول "إنكم تصوتون كالأنعام". إنني لست

هناك الكثير الذي ينبغي التكلم بشأنه، غير أنني أود أن أركز على جمهورية إيران الإسلامية التي يبدو أنها تواجه صعوبة في بعض الأحيان في النطق باسم بلدي. وقال ممثل إيران إن أكبر عقبة تقف أمام الأمن العالمي هي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إنما هو صراع يجب علينا حله ونأمل في ذلك. وكما قلنا من قبل، فإن الطريق إلى السلام يمتد بين رام الله والقدس وليس في هذه القاعات. غير أن العقبة الكبرى أمام الأمن العالمي هي إيران وليس إسرائيل ولا الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد حان الوقت للتكلم عن ذلك.

وسأطرح جانباً مسألة الأسلحة النووية والبرامج النووية الآن. فإيران هي الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم. ومن النفاق أن نجلس هنا ونرى ممثل إيران يتكلم بانزعاج عما يسميه العنف والتطرف. وإن من الجرأة أن يتكلم عن هذا الأمر في حين أن إيران هي العقل المدبر للإرهاب الدولي. ولم تتراجع إيران قيد أنملة عن ذلك الطريق، بل ما زالت تواصل حتى هذه اللحظة دعم حزب الله، وقتل المواطنين في سوريا، وما زالت لها فروع إرهابية عديدة في جميع أنحاء العالم. وذلك أمر يجب وقفه.

وإيران هي المصرف المركزي للإرهاب، علاوة على كونها المدرب والراعي الرئيسي للإرهاب. فهي توفر الأسلحة المتطورة لحزب الله وحركة حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. ومن المثير للاهتمام دائماً أن تحتج أكبر دولة راعية للإرهاب على الإرهاب. وأرى أنه يجب علينا ألا نسمح بأن يحدث ذلك في هذه القاعة. فالمسائل التي تجري مناقشتها هنا جادة للغاية بما لا يدع مجالاً للدعاية التي لا أساس لها من الصحة. وينبغي أن تعمل البلدان على ما يحقق رفاه شعوبها، وأن تنظر إلى ما تقوم به عوضاً عن إلقاء المحاضرات على البلدان الأخرى.

صوتت لصالحه اليوم. وأؤكد دعوة بلدي إلى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات الدولية المعروفة. كما أؤكد على إصرار سوريا الذي لا يتزعزع على تحرير الجولان كاملاً حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، من الاحتلال الإسرائيلي وتطهيره من المستوطنات الإسرائيلية بكافة الوسائل التي يضمنها القانون الدولي الذي يجتمع تحت قبته اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت العديد من الوفود التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أن العديد من البلدان قد قررت الامتناع عن التصويت في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقررت تلك البلدان الامتناع عن التكلم عن ١٢٠.٠٠٠ من الحسائر البشرية في سوريا، وعن استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية، بل قررت الامتناع عن إبداء الشعور بالقلق إزاء الحالة الرهيبة المتعلقة بعدم توفر المساعدة الطبية، واستخدام تلك الحالة في جميع جرائم الحرب هذه.

وفي الواقع، فإن من دواعي سرورنا أن يكسر الممثلون السوريون وقتنا كافياً لدراسة بيانات رؤساء الوزراء الإسرائيليين، والكف أثناء ذلك عن قتل أبناء شعبهم. لقد أصبح الممثل السوري بارعا في إعادة كتابة التاريخ. ومن المؤسف أنه يعتقد أن الدول الأعضاء في هذه القاعة تؤيد ما يقوله. فقد استمعنا إليه وهو يثير سلسلة من الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة ضد إسرائيل. ويسرني أنه يرمينا بالكلمات الآن. وآمل حقاً أن يختار زعيمه فعل الشيء نفسه، وأن يتكلم بدلاً عن الأفعال المروعة التي يقوم بها.

بعد أن موقفهم حرج للغاية وأن سياسات حكوماتهم مرفوضة من قبل الدول الأعضاء، على الأقل من قبل الأغلبية الساحقة.

تحدث ممثل إسرائيل عن أن هناك ١٠٠ ٠٠٠ ضحية في سوريا. لكنه لم يقل، كم من هؤلاء الضحايا قتلتهم العصابات الإرهابية المسلحة التي تدعمها إسرائيل. لم يقل، كم من هؤلاء المسلحين يعالجون في المشافي الإسرائيلية الآن. لم يقل، إن سياسات حكومته الخرقاء قد عرضت حياة أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان السوري المحتل للخطر الشديد، جراء مد إسرائيل يد العون عسكريا واستخبارتيا وسياسيا وإعلاميا إلى تلك الجماعات الإرهابية التي تنشط عبر خط الفصل في الجولان وتعرض حياة أفراد قوة الأمم المتحدة للخطر.

هذا ليس جديد على إرهاب الدولة الإسرائيلي. إسرائيل ارتكبت خلال الـ ٦٠ عاما أو نيف عشرات المذابح والمجازر والجرائم بحق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والمصريين والأردنيين، لا بل قد وصل إرهابها إلى تونس والسودان. هذا إضافة إلى عمليات الاغتيال السياسي التي قام بها الموساد في عواصم الدول الغربية على مدى عقود من الزمن. محاولة ممثلي إسرائيل العبثية تشتيت انتباه الدول الأعضاء عن بناء المستوطنات والتهرب والتملص من عملية السلام وإنهاء الاحتلال للأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق شعب مضطهد، الشعب الفلسطيني، كل ذلك هو العبث بعينه من قبل دبلوماسيين إسرائيليين يأتون إلى الأمم المتحدة ويخدمون سنوات ولا يفهمون معنى البند الذي يتحدثون عنه، بند على جدول أعمال هذه المنظمة الدولية على مدى سنوات طويلة. ولكن كيف يتأتى لهم أن يفهموا ذلك، وهم يحظون بدعم مطلق من دول نافذة في هذه المنظمة الدولية، هذا الدعم المطلق هو المسؤول عن وقاحة ممثلي إسرائيل، هو المسؤول عن استمرار سفك الدماء في المنطقة، هو المسؤول عن بناء المستوطنات،

وكما ذكرت من قبل، فإنني أكرر القول إلى جميع البلدان التي أعربت عن أملها بصدق في إحلال السلام في الشرق الأوسط، أن الطريق إلى ذلك ليس من خلال تأييد القرارات التي لا أساس لها من قبيل هذا القرار، بل إن الطريق إلى ذلك هو تشجيع الفلسطينيين على المضي قدما في مفاوضات السلام الجارية اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سوريا): ما كنت أود أن أعود للتحدث إلى السادة الحضور مرة ثانية، ولكن الهزر الذي لا معنى له الذي استمعنا إليه من ممثل إسرائيل دفعنا إلى أن نأخذ الكلمة مرة ثانية لكي نرد عليه، وليس لكي نوضح، فالتوضيح كان جليا من خلال تصويت الدول الأعضاء على مشاريع القرارات.

البند الذي صوتنا عليه اليوم، الحقيقة البندان ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال اللذان يتعلقان بكل من الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين على التوالي، هو التاريخ الذي يجهله ممثل إسرائيل، فهو يدعي أن ما يجري في هذه القاعة خارج سياق التاريخ. الواقع أنه هو وسياسة حكامه ومواقفه الوقحة، في الأمم المتحدة وخارجها، هو الذي يخرج عن سياق التاريخ. وعلى كل حال، فإن ممثلي إسرائيلي لا يفهمون التاريخ على إطلاقه لأنهم لا يمكن أن يفهموا عمق التاريخ، فنحن نتحدث عن آلاف السنين في منطقة عشنا فيها آلاف السنين، هي أرضنا، في حين أن تاريخهم هم لا يتجاوز ٦٠ عاما، وهو تاريخ حافل بالإرهاب والدم والحروب والعدوان والاحتلال. الاستهتار من قبل ممثلي إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة، والاستهزاء بتصويت الدول الأعضاء على تلك القرارات لن يخدم إسرائيل أبدا. المثل العربي الشائع يقول "إذا بليتيم بالمعاصي، فاستتروا". ويبدو أن ممثلي إسرائيل لم يفهموا

اتخاذ تدابير حاسمة لمنع ارتكاب المزيد من الأعمال الإجرامية في الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد المنظمة اليوم للقرارات المتعلقة بفلسطين يبعث برسالة تضامن قوية مع الشعب الفلسطيني. ترفض تلك الرسالة كل السياسات والممارسات غير القانونية للنظام الإسرائيلي، وأنه يتجاهل وينكر احتلاله وعدوانه وما يمارسه من تمييز.

وأود أيضا أن أذكر واحدا من التطلعات الرئيسية لجميع الأمم في منطقتنا، بما في ذلك فلسطين، أي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما اقترحتته إيران في عام ١٩٧٤ - البلد الطرف في جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وكما يدرك الأعضاء جيدا، إن السياسات العدوانية والتوسعية للنظام الإسرائيلي، وترسانته الكبيرة من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المتطورة، وبرنامج السري للأسلحة النووية والمرافق النووية التي لا تخضع للضمانات الدولية، فضلا عن عدم امتثاله للقانون والقواعد والمبادئ الدولية، هي الخطر الوحيد الذي يهدد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها، والعقبة الوحيدة التي تعترض إنشاء مثل هذه المنطقة.

والواقع أن السلام والاستقرار لا يمكن أن يتحققا في الشرق الأوسط ما دام هذا النظام غير المسؤول يحافظ على ترسانة نووية ضخمة، ويواصل تهديد هذه المنطقة وما بعدها، ويظل خارج المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتحدى النداءات المتكررة التي يصدرها المجتمع الدولي بغية الامتثال للمعايير والقواعد والمبادئ الدولية.

وإزاء هذه الخلفية، ومن أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ليس لدى المجتمع الدولي خيار سوى ممارسة أقصى الضغوط على النظام الإسرائيلي في سبيل إرغامه على إزالة جميع أسلحته النووية، والانضمام إلى

هو المسؤول عن الانفجارات المتتالية في المنطقة. لو أن حماة إسرائيل يؤمنون فعلا بالسلام ويسعون إليه لأرغموا حكومات إسرائيل المتعاقبة على الانخراط جددا في عملية السلام وعلى وقف الإرهاب. إسرائيل تعيش في وهم اسمه وهم القوة، لكن إسرائيل أوهى من خيط العنكبوت عندما تسحب عنها تلك الدول الراعية لها الحماية.

السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أورد على إشارة ممثل النظام الإسرائيلي إلى بلدي خلال جلسة اليوم. إنها تشكل محاولة أخرى من جانب ذلك النظام إلى صرف الانتباه عن سياساته الإجرامية والفظائع البشعة التي يرتكبها في المنطقة، ولا سيما الجرائم الشنيعة التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني.

إن السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني تشمل، في جملة أمور، تكثيف الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية وانتشار العنف ضد الفلسطينيين والحصار المدمر المفروض على قطاع غزة والبناء غير القانوني لجدار الفصل العنصري وأثره المدمر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في القدس والسجن الجماعي والاحتجاز الإداري للفلسطينيين والهدم المعتاد للمنازل وما ينتج عنه من تشريد الفلسطينيين - وكل هذا ليس سوى غيض من فيض. إنها تظهر أن النظام يواصل، بل ويكثف، جرائمه الشنيعة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل المقهور، في تحد لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بل وقواعد الآداب العامة الأساسية.

الأمر المحير هو أن النظام الإسرائيلي، وهو مصدر للإرهاب والخطر وعدم الاستقرار في المنطقة، يواصل ارتكاب جرائمه وانتهاكاته مع شعور بالقدرة على الإفلات من العقاب. نحن ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى الإقرار بالآثار الضارة لهذه السياسات والأنشطة، وإلى

في ما يتعلق بإيران، إنني أقدر المحاضرة عن حقوق الإنسان، وعن إسرائيل، وعمّا ينبغي لبلدنا أن يفعله، وهي محاضرة تأتي من بلد جلّ ما يعلّمه أساسا هو أجدديات الإرهاب. إن كتاب دليل الإرهاب قد وضعته إيران، وهي وضعت أيضا كتابا عن كيفية محاولة الحصول على أسلحة نووية، تحت ستار المناقشات كالتّي تجري هنا اليوم.

ومع ذلك، دعونا نتكلم عن بعض الاتهامات المتعلقة بإسرائيل وعن مصدرها - جمهورية إيران الإسلامية. إن النساء في إيران يُحرمن اليوم من الحقوق الأساسية. وحرية التعبير معرّضة للقمع. والأقليات تتعرض للاضطهاد، والانتخابات خدعة. هناك ثمانية أشخاص من أصل ٨٠٠ شخص حاولوا الترشح للرئاسة انتخبوا في مواقع ديمقراطية لا تتمتع في الواقع بسلطة حقيقية في إيران. إن حرية التعبير تتعرض للقمع في إيران، والأقليات عرضة للاضطهاد، والمثليون يُقتلون، والنساء يُحرمن من حقوقهن الأساسية ويتعرضن للمضايقة والاعتقال على أيدي شرطة الأخلاق المعروفة بوحشيتها.

في الوقت نفسه، ما فتئت إسرائيل دولة ديمقراطية مزدهرة ومتعددة الثقافات، وهي المكان الذي تُحترم فيه حقوق جميع الأقليات، وحيث يجري التسامح بين جميع الأديان. هذه هي إسرائيل. نحن لم نصل إلى مرتبة الكمال. قد نرتكب الأخطاء ونحاول تصحيحها. وقد نمضي، على ما نأمل، نحو تحقيق السلام مع الفلسطينيين، وهو موضوع المناقشة، ولكننا لا نقبل أن نتلقى الموعظة من أسوأ نظام. لم أستخدم هذه الكلمة أبدا من قبل، ولكن يبدو أن الممثل الإيراني لديه صعوبة في نطق اسم بلدي. لذلك، ماذا ينبغي أن أسمّي بلده؟ نظام آية الله؟ لا، بل هو إيران. هناك حاجة إلى نوع من الاحترام.

لديّ كلمة أخيرة أقولها عن سوريا وعن اتهام ممثلها بتدخل إسرائيل في سوريا. على غرار المسائل الأخرى التي تكلم عنها، هذا محض هراء. لعلّ الموجودين في هذه القاعة

معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية دون تأخير أو شروط مسبقة، ووضع جميع منشآته النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيان ثانٍ ممارسة لحق الرد، الذي يقتصر على خمس دقائق.

السيد روت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): شيء فريد من نوعه حدث اليوم. لقد تعلمت من الوفد السوري الممثل العربي الرائع "وإذا بليتيم بالمعاصي فاستتروا". هذا ما يعظ الممثل السوري إسرائيل بأن تفعله، الممثل نفسه الذي، بالإضافة إلى أنه أستاذ في تعليم الأمثال، يحاول أيضا تعليم الدبلوماسية لإسرائيل ذات المتزلة الرفيعة في المجال الدبلوماسي. أشكره. سوف نبقى على ما نحن عليه. وأنا أفضل أن نبقى على ما نحن عليه. كلماته وكلمات الممثل الإيراني معكوسة، تماما مثلما كانت اللوحة التي تحمل اسم سوريا أثناء كلام الممثل السوري.

لقد تغيّر العالم. وإذا بليتيم بالمعاصي فاستتروا. الرجاء العمل بهذا المثل. لم يشعر الممثل السوري بالعيب لدى توجيه كلامه إلينا. فهو لا يشعر بالتعاطف مع شعب بلده بالذات. إنه يحرف التاريخ، مدّعا أن التاريخ اليهودي في منطقتنا عمره ٧٠ عاما، وهذا رفضٌ للتاريخ. حينما تكلم في هذه القاعة، فعل الشيء نفسه عندما أقدم قبل أسبوعين بالتحديد على مقارنة الإسرائيليين بالنازيين، الأمر الذي يعتبر وفقا لأي معيار أوروبي أو أخلاقي إنكارا لمحرفة اليهود. إن الذي قارن إسرائيل بالنازية هو ممثل البلد الذي يقتل شعبه فيما نحن نتكلم اليوم. التزمت الجمعية الصمت، باستثناء ممثلي بلدان ثلاثة. لم يقف أحد ليقول شيئا. ومن المؤسف أن يتكرر ذلك، حيث يبدو للممثل السوري أنّ بإمكانه أن يقول ما يشاء وأن يعظ أيا كان.

لقد تكلم ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن التسامح والديمقراطية، ولكن الجميع الحاضرين هنا في هذه القاعة، بما في ذلك الدول التي تدعم إسرائيل، يعرفون حقيقة مدى هذا التسامح الإسرائيلي مع باقي الأديان.

وتعرف مدى انتهاكات إسرائيل للمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا داعي لأن أشير إليها بالاسم هنا.

لقد ذكر الممثل الدائم للاحتلال الإسرائيلي أنّ الأمم المتحدة تعتمد العديد من القرارات حول الاحتلال الإسرائيلي وتبذلّ موارد الأمم المتحدة. وهنا، نقول لممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إذا كان حريصا على موارد الأمم المتحدة، فعليه أن يُنهي احتلاله للأراضي العربية، وأن يوقف انتهاكات حقوق الإنسان، وأن يلتزم بميثاق الأمم المتحدة. وعندها، لن يكون هناك داع لوجودنا في هذه القاعة لاعتماد قرارات تُدين الاحتلال وتطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إنّ الانتقاد من جانب ممثل النظام الإسرائيلي ليس أمرا سيئا بالضرورة. فمنذ نشأة هذا النظام وطوال وجوده المتواصل، ظلّ قائما على سفك الدماء والإرهاب والاحتلال، وعمليات القتل الجماعي والفظائع ومجموعة واسعة من الأعمال الوحشية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي الوقت الحاضر، تنشر أيديه الملتخية بالدماء الدمار وعدم الاستقرار في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. ومن السخيف لممثل نظام مثل هذا، هو راع رئيسي لإرهاب الدولة، أن ينتقد الآخرين الذين يقدمون دعما معنويا للمقاتلين من أجل الحرية والمناضلين ضد الاحتلال الأجنبي لوطنهم. ومن الواضح أنّ توجيه الاتهامات التي لا أساس لها ضد بلدي لا يمكن أن يبرّر لهذا النظام أو يساعده في إخفاء

يهتمون بمعرفة هذه الحقيقة، ومفادها أن سوريا تشارك مباشرة في الأنشطة العسكرية التي تلحق الأذى بالعمليات التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة، باستخدام الطائرات لقصف المناطق التي تعمل فيها قوة الأمم المتحدة؛ ومن ثم تأتي سوريا إلى هذه القاعة وإلى مجلس الأمن وتقول، في ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، دعونا لا نتكلم عن سوريا. لذا، أنا اقترح عليه أن يفعل ذلك.

السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): على ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن يفهم أنّ ما يقال في هذه القاعة، سواء من قبل وفدنا، الوفد السوري، أو أي وفد آخر، ليس محاضرة. نحن لا نلقي محاضرات هنا. وأعتقد أن باقي الوفود أيضا لا تلقي محاضرات عندما تتكلم عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية منذ عقود طويلة من الزمن. هذه حقائق. ويجب على ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أن يفهم أن هذه حقائق موثقة في تقارير الأمم المتحدة ذاتها، وليست معلومات يقدمها الوفد السوري أو أي وفد آخر.

ثانيا، لقد استمعنا جميعا هنا إلى استهزاء ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقرارات هذه المنظمة الدولية، واستهتاره بتصويت الدول الأعضاء على هذه القرارات. ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي يريد أن يفصلّ أمما متحدة على مقاسه، أمما متحدة تدعم الاحتلال، وتؤيد بناء المستوطنات، وتصادق على انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. هذا ما يريده ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وهنا أذكّر ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأنه قد نسي وهو ينتقد الأمم المتحدة أن الأمم المتحدة نفسها كانت السبب وراء إنشاء إسرائيل بقرار من الأمم المتحدة. ولكن يبدو أن ذاكرة الممثل الإسرائيلي قصيرة جدا.

سجله الطويل من الجرائم والفظائع - الاحتلال، العدوان،
الترعة العسكرية وإرهاب الدولة، بما يشمل تدبير اغتيال
العلماء النوويين الإيرانيين الأبرياء والجرائم ضد الإنسانية.

أخيراً، أودّ أن أشير إلى عبارة ممثل إسرائيل بشأن
الديمقراطية في إسرائيل. فإنني أعتقد أنّ الديمقراطية في أرض
محتلة ليست سوى دُعاة. فلا يمكن للديمقراطية أن تكون في
أرض محتلة، أرض تخصّ الشعب الفلسطيني. لذا، ينبغي أن
أذكره بأن يتوقف عن الكلام حول الديمقراطية في هذه الهيئة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية
قد اختتمت نظرها في هذه المحلة من نظرها في البند ٣٥ من
جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.